











٤٣٠







الموافق وهو وظائف البحث فيكون  
اللام المطبق للنقل بالذات  
الموافق هو الذي لا يتغير  
الموافق هو الذي لا يتغير  
الموافق هو الذي لا يتغير

يا معشر الناس وقفا لوظائف البحث وكذا يا من ترك بين الاحوال الثلاثة فلا  
يحتاج الى توجيه العلام والامراد بها غاية معانها وهو الاله جابة والتوفيق  
لغة جعل الاسباب متوافقة نحو المسببات واصطلاحها خلق القدرة على الطاعة  
والبحث لغة التفتيش واصطلاحها اثبات المدعى بالدليل نفي او اثباتا  
وهو لفظ والمراد بالوظائف الموجهة ههنا هي النوع الثالث واثباتها  
وهو الاظهر ويحتمل ان يكون اعم منها وضايفها الى البحث سببه  
هو الاسباب وفيه براعة الاستدلال في الخبرات اي تحرير المدعى  
والدليل والمقدمة والمعرفة والمادة واجزاء التعريف والتعريفات  
والقسم والقسم والتقسيم والتقسيمات اي تحقيق الدلائل الموروثة  
على المذكورة ويحتمل ان يكون المراد بالخبرات المحركات اعم الدعاوى  
وبالتحقيق اعم الدلائل وهو الاله لفظا والاول فيدعي ويانه  
يسر بالتميز بين ما عظم به هذا الشارة الى سبب التاليف من  
وجوه كالي نحوه على الموجهين في التعريفات والتعريفات اي تقرير  
المذكورات او تقدير الوظائف فيها والمراد في التحقيق الدلائل الموروثة  
على الدلائل ومقدمتها في المرتبة الثانية هل دعا بطب الرحمة باعتبار  
ان الدعاء بربا على الصلوة والسلام دعا بعبادة البرايات اياها  
لانه على السلام رحمة للعالمين وبطلب الرحمة باعتبار الخاتمة او

اي يستعمل كذا في احوال  
الله الاول والآخر وهو  
والثالث في التوسط  
ههنا الثالث في التوسط  
اليه جعل العبد في  
اي توجيه العلامة التفاضل في حيث نقل  
اي توجيه العلامة التفاضل في حيث نقل  
اي توجيه العلامة التفاضل في حيث نقل  
اي توجيه العلامة التفاضل في حيث نقل  
اي توجيه العلامة التفاضل في حيث نقل

البراعة

او يطلب اعطاء مقام وسيلة على من يتبع الشريعة العرفاء  
وهو محمد عليه الصلوة والسلام ولم يقرب باسمه العلى ادعاء  
بانه في تصيف بهذه الصفات لا يطلق على غيره ولا لتعظيمه والتعريف  
وكذا الحال في قول الموفق والمالك اللطيف وفي عبادة التعظيم من  
البراعة والاستدلال على ذلك الفطنة باصح التفسيرات  
واظهار نقاش المكابرين باوضح البراهين والحق ضيقات الاعمال  
للمؤمنين لانه عباد او استكافا او غير عارفين لكن يقولون  
وجدنا ابدا كذلك النقاش محتمل ان يكون في المناقشة وهو  
فالمراد بنقاشهم العارضة مناقضاتهم الفاسدة وهو لفظ  
والمراد بالنوع الباطلة ويحتمل ان يكون في النقش والمراد بها  
الاصنام وهو الاسباب للمقام وفيه براعة الاستدلال على الحق  
النظام والمراد بالتصديقات الصحيحة والبراهين الموضحة للحجرات  
الواضحة والحج الموضحة وعلم عرفوا اشارته العلية باعرف  
التعريفات في العرفاء ويحتمل ان يكون في التعريف ويحتمل ان يكون  
اشارة الى المشايخ الاربعة العظام عليهم رضوان الله العزيز  
العلم وايضا فيه براعة الاستدلال وقاسمها اي الشارة  
العلم بعد ما استندوا بايديهم اي قواعدهم قويمه  
ستنبط منها الحكم شرعية اشارة الى الاربعة العظام

البراعة  
البراعة  
البراعة  
البراعة  
البراعة

البراعة  
البراعة  
البراعة  
البراعة  
البراعة

ابو بكر محمد عثمان علي

اعظم امام شافعي امام مالك  
امام حنبلي

الفصل في الامام



التقييمات التقييمات الحاضرة وهو إشارة الى الفرق  
 الاجتهاد بالمذهب في مذهبنا وأجاز في المذهب وفي  
 براعة الاستلال **وبعد** فلهذه إشارة الى الالفاظ  
 الموجودة في الخارج على تقدير تأخير الدير اجتمعت التاليف  
 وتقدير كون الالفاظ موجودة وتوابعها ببعض الاجزاء  
 او الى النقوش الكلى في من الحرف على تقدير وجود الكلى الطبع  
 والافكار تأمل فيه فانه لا فهايم مجاز مجازة اي ما يستعمل  
 بكما المستعمل للضيف مجاز وفي إشارة الى ما فيها مجازة  
 وغير مبذول الواسع كما اشير اليه في الدحق كافية كقول  
 جمع وسيلة التالين اي الطالبين لوظائف الكلام وفي  
 قوله التالين لوظائف الكلام استعارة مكنية ومصرحة  
 وفي قوله لو سائل باللفظ لطيفة بل فيه استعارة مصرحة  
 فتوجه ولا توجه على خلاف الوجه وغالاة شافية لعل  
 المحللين على صحة المقام والمقام وفي استعارة لطيفة من  
 وجوه مستحسنة وبراعة الاستلال على الاكل وجوه مستحسنة  
 فناء فيها وكن على بصيرة وجامعة للفران المنطوق مع ما  
 حفظت في العلماء الالغام وما فيه من اللطافة المشدودة  
 كاليخ على تتبع خط المؤلفين غير مقصرة على ما هو  
 المشهور فيما بين المحصلين في الانام مع اني رقت باغاية  
 في كتابها

في كتابها  
 في كتابها

بغاية اشتغال حتى لا اجد وقتا فيه الانام اي اشتغال  
 والمباحنة مع المستفيدين عند تأخير مجتبت في الطرد  
 اي اليجاز والاطاب ليع نفعه كل من شاع بالسيف والسهم  
 في الرزق والغنى والمتوسط والمراد في التلح ان يستعد لمباحنة  
 بقواعد الاداب بحيث يعلب على خصمه ولا يغلب عليه خصم عليه  
 لا نوع حيلة وضائفة في الوضائف الموجهة وغير الموجهة  
 وفيه استعارة من وجوه الاول تشبيه المباحين المناظرين  
 بالشجاع الخاضعين بالحروب استعارة مكنية والسيف  
 والسهم تخيلية لوانهم والثاني تشبيه لقواعد الاداب بل  
 لهذه الرسالة بالسيف والسهم مصرحة والثالث تشبيه المباحنة  
 هو المناظرة بالقتال والمجادلة مكنية والسيف والسهم تخيلية  
 واليكم ترشيحية وجوه التشبيهات غير خفية على من فطره  
 سليمة وارجوا في المناظرين العظام والمناظرين الكرام اي  
 العارفين لقواعد الاداب والحق في الباطل والخفي في العارفين  
 للرجال بالافاويل ان ينظروا بعين الوداد وان ردها اهل  
 القناد في العوام اي وان ردها بعض القاصرين المعاصرين  
 العارفين الا قول بالرجال الراجلين ان تفاخروا بين الجمال  
 ولا ابالي بوزنهم في العوام والعوام بين الخواص كالعوام  
 ونسئل الله ان ينفع بها اي ان يعالما واعمالها بالاربعون  
 في الرسالة في الرسالة في الرسالة

والنسب  
 في كتابها



الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلماء أئمةً مهتدين







واما الوظائف الموجهة منهم الى الناقل والمدعي ففي  
 الاخيرين اي المعارضة التقديرية والنقض التبريري  
 في جواب النقضين التحقيقين اي النقض التحقيقي والمعارضة  
 التحقيقية ففيم تغليب سوء التبرير على دليل وبعض  
 التحريز اي تحريز الدليل في التحريز والتبرير يقتضيه وجود  
 المعترض والمخبر بها غير موجودين ههنا وفي الاول اي المنا  
 حاز القوي انبأتهما اي الناقل والمدعي ايها الما باقامة  
 الدليل على صحتها اي صحة النقل والمدعي ولا بتحريها ولما  
 بابطال السند لو وجد السند ما وبالنقض المنوع  
 وجوز البعض في اكل التبرير كذا عند في التقصير تدبر و  
 تفصيل وظائف هذا المنع موجهة كانت او غير موجهة  
 وباطال كانت ومطالبة وسنده مستعمل وفيها وظائف  
 منع المقدمة ومستنده اذا عرفت النقل والمدعي الغير  
 المدلين يطلب عليه ما الدليل ووظيفته ما فيها الاثبات  
 بالاقامة او بالتحريز وباطال السند فاعرف انك اذا  
 بالدليل اي اقامة الدليل على صحة النقل ولو كان اقامة الدليل  
 على النقل نادرا سو كان الدليل النادر مصححا مثلا  
 تقول قال الاستاذ الله مع متكلم كما زكي كذا هذا الكلام  
 مظهر في موقوف الاستاذ المشار اليه كاحضار كتاب  
 بن الى الاقامة ولا يظهر فائدة التفسير فاعلم به

وغيره من الاشياء غير النقل  
 ومنع المظهر على الاطراف والنقض  
 التحقيقية  
 يعني ان كان المدعي يدعي هذا الشيء  
 جيل ويجوز المانع من هذا الشيء  
 لا يكون هذا الشيء جيل ان كان السند  
 المساوي اذا بطل سند الخصم  
 وان كان السند سند الخصم  
 لا يثبت ان جيل وغيره ما تغير  
 لا يثبت ان جيل كذا التحقيق  
 ان يكون المدعي تحقيق ان السند  
 النقل والمدعي تحقيق ان السند  
 كما ان اقلت هذا السند كذا  
 الحكم لا يثبت ان جيل هذا السند  
 في عين هذا السند وهذا السند  
 وسياق الاثبات والتفصيل انك

حاشا  
 وانتم تعلم ان السند المشار اليه كاحضار كتاب

اجابنا او نقضنا او نقضنا  
 والنفق او نقضنا او نقضنا  
 فاما نقضنا او نقضنا او نقضنا

كتاب على النقل منه او صاحبه فان الاحضار بمنزلة ان يقال  
 في هذا الكلام مظهر في هذا الكتاب وكل كلام مسطور  
 فيه فهو كلام الاستاذ في هذا الكتاب تأليفه او على المدعي  
 فالوظائف الموجهة في الحكم انما هي نفسها اي على نفس النقل  
 والمدعي المدللين والمناقضة محاز عقليا او حديا اي او على  
 منقها باعتبار الرجاء الى دليلها بالادلة او بالنقضين  
 بشرط تعيين مقدماته على مطلقا اي سو كان لا سند  
 او مع السند المساوي او مع غير المساوي محاز للمناقضة  
 والنقض مطلقا والمعارضة مطلقا لكن فيه نظر وجواب فند  
 وانما على دليلها ما وهو اي الدليل قول يكون غيره في اخره  
 كان بالاسلام اول او يستلزم بنفسه اي قول يستلزم  
 بنفسه قول اخر وقيل ما يمكن التوصل به في النظر فيه وفي احوال  
 الى مطالعة عليا او طيا او الى العلم اي فيل ما يمكن التوصل  
 بتفصيل النظر فيه وفي احوال العلم بطاخرى والاولا تعرف  
 لاهل العقول والآخرى تحديد لاهل العقول لكن رجحا  
 العقول على الاصول بناء على ان تطبيق اكثر الوظائف المختلفة  
 بالدليل بعضها او كل على هذه الاصول يحتاج الى التكلف  
 بخلافه على المعقول واما ان رجح النظر الاول في المعقول  
 اعني يكون اه على الثاني من ان رجح بنفسه فلا الثاني  
 من هذا التكلف اي

لا طرفة عين على الشا ففهم

فان قلت ان حمل النقل على دليل  
 في قوله فاذ استشكلت بالادلة  
 قلت فيه فبعد ان لا يمنع  
 وجهه على الشامل مسطور  
 على صحة النقل على اقامة  
 الدليل نفسه  
 في نظر ما النقل فهو  
 على ذهب الجمهور الى ان  
 المدلل بالحجج والادلة  
 والاطراف المدعي لا بد له  
 الحجة بطلان المدعي لا بد له  
 الحق بها ان المدعي لا بد له  
 فيقولها ان المدعي لا بد له  
 قام على تقديره ففان  
 دليل في قوله فاذ استشكلت  
 ولعل قوله فاذ استشكلت  
 استفادة من كذا السند  
 والجواب عند الجمهور وراجع  
 كونه عند الجمهور وراجع  
 الى قولنا ان السند سند  
 الى هذه النسخة كما ان السند  
 الدليل المنطوق كما ان السند  
 الشا  
 يحتاج الى التكلف في اقامة  
 الامور في تحقيق ان السند  
 يحتاج الى تكلف في اقامة  
 النقص في اقامة الدليل  
 المقدمات في اقامة الدليل  
 اعتبار في اقامة الدليل  
 بناء على ان السند سند  
 بناء على ان السند سند  
 اول







[illegible][illegible]

وسمي بعض الكلمة فهم الفاضل المسعودي والخفي  
وسمى بعض الكلمة فهم الفاضل المسعودي والخفي  
و اسم بعض الكلمة فهم الفاضل المسعودي والخفي  
بعض الكلمة فهم الفاضل المسعودي والخفي  
المقدمة أو يقيم دليلا على كل من مقدمة ثم يُحَسِّدُ لِ بعض كل

سواء على صحة المجموع أو يقيم دليل على مقدرة معينة فإن سكت  
المانع فقدم المرام ولو قال ليس الممنوع عندي هذه بل مقدرة  
أخرى لك هذا معنا خفيف دليل آخر على مقدرة أخرى لك  
الأول ولو في الثاني غير ما سببه غرض المناظرين مع أنها  
غير مطلوبة التحقق وأما الوظائف الموجهة في المعلق الأول  
وهو المنع المحرم سواء كان معاً حقيقياً أو مجازاً عقلياً أو خفياً  
فكذلك الحال في الثاني والثالث اثباتها إلى المقدمة المأبى فامة  
الدليل على صحتها أو تجريدها أي بسيا المرام جزءاً من المقدمة بعضها

أو كل أو يبين المذهب الذي عليه تلك المقدمة وكذا الأمر في قولنا  
أو بغير المدعى، كانت الحجة المستلزام مطلقا سواء كان استلزام  
الدليل للمدعى أو الاستلزام في المقدمة الشرطية وتضررها  
أي المقدمة بعضها أو كل عطف على الأدبائات لا على المتبوعين  
بأنه التفسير وعدم الأدبائات ولو ظاهرا مع الثاني أغنى السمع  
المستند بالسند المساك ابتلائها إما بالاقامة أي اقامة  
الحجج فتمت

[illegible]







على  
 مضر للمعلول مضر للمانع  
 مضر للمعلول مضر للمانع  
 او لا مضر مضر للمانع  
 مضر للمعلول او لا مضر له  
 والا احتمالات سنة تأكل

والمادة العموم دليل الوهوب والفتح  
 على هذا منصبا على المانع  
 ينفع وهو لا ينفع على المانع  
 ينفع اذا عمل لا يقدر التوقيف  
 وينفع عتابل قد ينفع المانع  
 منقطع عتابل قد ينفع المانع  
 هذا انما هو الى انما احتمالات  
 انظر على هذا المانع  
 المانع قد لا ينفع المانع  
 فقط او لا مضر او مضر للمانع  
 او العكس او لا مضر او مضر للمانع  
 واما احتمالات المانع  
 واما فاستحقاق المانع  
 كذا القدر المانع  
 وليس كذا القدر المانع  
 عنه ولا فاستحقاق المانع

انما الخلق فاعلم الفاعل  
انما الخلق

فوقه اجماعاً ومنه لفظه منتهى  
وجه البراءة اما عليه

[illegible]

قوله ابطاله والضمير فيه راجع الى البيان  
كونه حاصل معناه هو ان قوله ابطاله  
لعل نظره ان قوله ابطاله هو  
حاصل المعنى لا بيان مرصع الضمير  
كما يتوهم جاني غير ذلك

مثال في القياس  
 العالم قديم لان اوله قديم  
 مستند الى القديم كما قديما  
 لكن مستند الى القديم  
 قديما فالعالم كان قديما  
 الناقص لان اوله هذا  
 في المحدثات البعثة هكذا  
 لان المحدثات البعثة  
 قديم لان اولها قديم  
 الى القديم كما قديما  
 كان قديما بخلاف المحدثات  
 في المحدثات البعثة  
 الا في المحدثات البعثة  
 على تقدير ان القياس  
 يكون التام على المحدثات  
 على تقدير ان القياس  
 على تقدير ان القياس  
 على تقدير ان القياس  
 على تقدير ان القياس















قوله لا تفضيله والام يكن تعريفه لفظيا بل تعريفه اسميا توضيحه اذا سئل  
عن الخلاف قيل ما الخلاف واجيب بانه بعد من كان تعريفه لفظيا اذا سئل  
طلب انه لا يرعى وضع فهذا الجواب يبين انه موضوع لذكر ثم قبل ما لا خلاف  
واجيب بذلك ايضا كانه حلا اسميا اذا سئل يطلب ههنا تفضيله كانه قال  
الشيخ رحمه الله وفضلته ففرض المحجب في هذه  
الصورة ببيانها فتأمل حاجي عمر راده  
مدخله

والتفريق اللفظي ما ابناء عن الحدود  
لفظا اظهره من اللفظ كاللبس والهدى  
فما عدا ذلك

٤  
تكملة القضاة الجيدين المفضلين  
٢٥

٢٠  
 صاحب تعريفه اما اذا كان  
 اخذ النقل الذي بين ذكروا  
 وماذا التزم تعريفه العار  
 تعريفه في حد ذاته فلا  
 يخرج من الكلام  
 فلا يصدق  
 لا يصدق

[illegible][illegible]

في قوله **وَجَدَهَا** وروىها وحدها  
 في قوله **وَجَدَهَا** وروىها وحدها  
 في قوله **وَجَدَهَا** وروىها وحدها  
 في قوله **وَجَدَهَا** وروىها وحدها

لا يخفى انما يعبر المعلق عن اقامة الدليل على مدعاه وبسكت و  
ذلك هو الختام ويعبر السائل عن الشرح للمعلق في الوطأ  
المذكورة بان يشترى دليل المعلق الى مقابلة ضرورة المقبول او الى  
مقدمة ملة عند السائل تضطره الى القبول وذلك هو الزام  
في يشترى المناظرة وان كنت عطف على قوله فان كنت ناقلا لتعق  
فيما صاحب تعريف في الكلام الصادر من هذا تعريف اللفظيا و  
هو اي التعريف اللفظي ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ كذا افسره  
التفتان في في تهذيب الميزان فيقولون المقصود لا يد وليس هذا  
تعريفا حقيقيا اراد به افاضة صورة غير حاصلة وانما المراد  
معيّن باوضح له لفظ القضاة من بين سائر المعاني ليلتفت  
اليه ويعلم انه موضوع بازائه فاله الى التصديق في هو طريق  
اهل اللغة وخارج عن المعرف الحقيقة وقسامه الاربعة التي التعريف  
ذكرت وحقة ان يكون بالفاظ مفردة فانه لم يوجد ذكر مركب  
يقصده تعين المعنى لا تفصيل كذا في شرح الموقف او تعريفا  
تبيينا وهو اي التعريف التيزي احضار صورة حاصلة مخزونة  
في الخربة لا تجسم الى كس جديد وهما اي هذا التعريفا  
في المطالب التصديقية هذه جملة معترضة من المباد التصديقية  
كما قولنا وهو من المباد التصورية وكون التعريف اللفظي  
في المطالب التصديقية منه على قوله الشريف قدس سره و

[illegible]

يُعلم ههنا مطلق النوع أي المطالبات ولا بطالان الصادرة  
 من الطرفين أي المعلن والسائل عما تقع وتليق تلك النوع إذا  
 لم يكن صحة مطلقة أي بدنية جلية أي غير محتاجة إلى التبيين  
 ولا مسلمة ولا غير مشتركة صحة ولا نظرية عند تلقي اليه  
 لأن النظرية والبداية مختلفان باختلاف الأشخاص بل باختلاف  
 الأزمان كذا حققه الأول في معلومة بالعلم المناسب للمطلب في  
 لو كان المطلب يقيناً لا بد أن لا يحصل للمطالب العلم اليقيني قبل  
 الطلب وكذا الظن والجهل والتقليد والافلاح في البعض  
 كما لا يليق في المناظرين في حيث أنهم مناظرون أو لا يلقون منهم  
 في البعض الآخر وإن كانت صحيحة فالإيجاب لكل السلب لكل  
 والسلب الجزئي لا إيجاب الجزئي ويجوز أن يكون الحق لا يقع منهم  
 مطلقاً إذ لم يكن لهم غرض ملام المناظرة وإن كان لهم ذلك لا يلقون  
 نطقاً منهم وإن كانت صحيحة فعلى هذا أيضاً الإيجاب لكل السلب  
 لكل السلب الجزئي لا إيجاب لكل وكذا ينبغي أن يعلم أن  
 بالدليل فيما بناء على أنه لم يجوز المناظرة في التنبهات أو على  
 الدليل على الدعم من ومافي صورته وهو فيل الاكتفاء بالاد  
 ومافي ينبغي أن يعلم ههنا ما بيناه في الوظائف إلى ههنا بياها  
 من الطرفين في المرتبة الأولى وأما بيانها من ههنا في المرتبة الأخرى  
 حجة منه المناظرة فحقها بالانقاسية على الأول فاعل اللاح

[illegible][illegible]

فوقه قال الاجاب انهم رفقوا  
كل هذه المنوعات لغيرهم فرفقوا  
بهم في كل اى مع وجود تلك المنوعات  
لهم في كل هذه الامور المنعها  
بهم في كل هذه المنوعات  
بهم في كل هذه المنوعات



اعلم ان ما وضع في هذا الكتاب من تعريفات  
اللفظية هي التي ينبغي ان يكون لها  
الصدق في كل حال لا سيما في  
الاصول والاساس والحقائق  
التي هي اساس كل علم  
والتي هي التي لا يمكن ان  
يكون لها خلاف في احد  
الاجزاء من العلم  
والتي هي التي لا يمكن ان  
يكون لها خلاف في احد  
الاجزاء من العلم

التعريف في التصورية وانت خير بان اذكره الغرض من التعريف  
اللفظي معرفة حال اللفظ بانه موضوع لذلك المعنى كانه بحثا  
لغويا خارجا عن المطالب التصورية واما اذا كان الغرض من  
تصوير معنى اللفظ في فليس كذلك هكذا حكم الدواني وفي  
هذا المقام مباحث نفيسة فيطلب في حواشي التهذيب  
فالوظائف الموجهة في الحزم المناقضة مجازا لغويا مطلقا و  
المعارضة التقديرية مطلقا الحسن في هذين الاطرافين  
بالنسبة الى الدعوى الصريحة والضمرة هذين التعريفين  
والنقض الى حال بمراد فساد ما في اكثر الفسائدين فيما  
سبحي تدبر شيئا بنا على ان تعلق النقص بالدليل فقط  
او تحقيقا بنا على ان تعلق عام الى الدليل والتعريف قال  
بعض الافاضل في تعليق على ادب المسعود انه مشترك  
بين نقص الدليل وبين التعريف وتصوير كل من هذه المنوع  
الثلاثة اي المناقضة المجازية والنقض والمعارضة التقديرية  
والوظائف من جانب المعرف اي صاحب التعريف فعلم من  
الادق تفصيلا وكذا ما سبق واما المعارضة الحقيقية  
مطلقا والمنع الحقيقية والمجاز العقلي والحد في مطلقا  
كلا طرازين فلا يتخلو به الا اذا كانا في هذا التعريف

المعارضة الحقيقية  
مطلقا

اعلم ان ما وضع في هذا الكتاب من تعريفات  
اللفظية هي التي ينبغي ان يكون لها  
الصدق في كل حال لا سيما في  
الاصول والاساس والحقائق  
التي هي اساس كل علم  
والتي هي التي لا يمكن ان  
يكون لها خلاف في احد  
الاجزاء من العلم  
والتي هي التي لا يمكن ان  
يكون لها خلاف في احد  
الاجزاء من العلم

التعريف على كل ما او معطيين بامر ما وما كانا متميزين  
على النسبة الجزئية بصلها العلوية والمحلولة في حين كونها  
او معطيين تجري على صاحب هذين التعريفين ما  
اي الوظائف التي تجري على المعطيين الذين ليس في تعليمهم  
شائبة التعريف وان كنت تعرفا تعريفيا حقيقيا واسميا  
القصد والتحصيل كذا الذي هو كذا في الحدود وادرجها  
له كما في الرسوم ان كانا في القصد والتحصيل تعريفيا لما  
لما هي علم وجوده في الخارج اي في الاعيان فذلك التعريف  
تعريف حقيق منقسم الى الحد الحقيق والرسم الحقيق باعتبار  
الاشتمال على الذاتي والعرض وان كانا تعريفيا لما هي  
غير معلومة الوجود سواء كانت معلومة القدم ولا فذلك  
التعريف تعريف اسم منقسم الى الحد الاسمي والرسم الاسمي  
بالاعتبار المعروف لكن لو علم وجوده في الخارج انتقل  
الى ان ياقسام الى الحقيق باقسامها وهما اي هذه التعريفات  
في المطالب التصورية وفاقا فالوظائف الموجهة في الحزم  
النقض الى حال بمراد فساد ما في اكثر الفسائدين فيما  
سبحي تدبر شيئا بنا على ان تعلق النقص بالدليل فقط  
او تحقيقا بنا على ان تعلق عام الى الدليل والتعريف قال  
بعض الافاضل في تعليق على ادب المسعود انه مشترك  
بين نقص الدليل وبين التعريف وتصوير كل من هذه المنوع  
الثلاثة اي المناقضة المجازية والنقض والمعارضة التقديرية  
والوظائف من جانب المعرف اي صاحب التعريف فعلم من  
الادق تفصيلا وكذا ما سبق واما المعارضة الحقيقية  
مطلقا والمنع الحقيقية والمجاز العقلي والحد في مطلقا  
كلا طرازين فلا يتخلو به الا اذا كانا في هذا التعريف

المعارضة الحقيقية  
مطلقا

اعلم ان ما وضع في هذا الكتاب من تعريفات  
اللفظية هي التي ينبغي ان يكون لها  
الصدق في كل حال لا سيما في  
الاصول والاساس والحقائق  
التي هي اساس كل علم  
والتي هي التي لا يمكن ان  
يكون لها خلاف في احد  
الاجزاء من العلم  
والتي هي التي لا يمكن ان  
يكون لها خلاف في احد  
الاجزاء من العلم

اعلم ان ما وضع في هذا الكتاب من تعريفات  
اللفظية هي التي ينبغي ان يكون لها  
الصدق في كل حال لا سيما في  
الاصول والاساس والحقائق  
التي هي اساس كل علم  
والتي هي التي لا يمكن ان  
يكون لها خلاف في احد  
الاجزاء من العلم  
والتي هي التي لا يمكن ان  
يكون لها خلاف في احد  
الاجزاء من العلم



الطاء المضممة  
 الصغرى بالياء يقال هذا  
 مشترك وكل تعرف عليه أو كونه  
 جامع وقيل المانعة من أن يكون  
 مشبهة بالياء تكون بالراء  
 وتختص بها ثلثون  
 كان على تقدير أن لم يرد  
 ولم يرد لم يرد في قياس عدم الجائز  
 عدم الجائز تعرف في قياس عدم الجائز  
 الجائز تعرف في قياس عدم الجائز  
 ثلثون

مناقض  
لانا نقضاً لا  
على الثاني  
الحذف في المضاق  
تقديره المنهين  
المقدمين  
بضميريهما  
نعم

الطفا الضفرى وهو

فصل في حقيقة الحجة

...

...



والنقص بالانقضاء  
النقص بالانقضاء  
بالانقضاء بالنقص  
هذا في قولهم انما بالنقص  
لما لا يقال في قوله انما بالنقص  
لما لا يقال في قوله انما بالنقص  
لما لا يقال في قوله انما بالنقص

١٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
أما بعد  
فإننا نظرنا في  
أحوالكم

بالتفصيل  
أما الدعوى







النفس في قول المعروف لم تعارض تعريفها وانما التعارض  
 لو كان حذو حذو لم يجرى كونه رسما نذا استحدثت التعارض  
 بطل حد نفسا لا يكون لشئ واحد حقيقيا مختلفا والاد  
 فاله اذ لا تعارض بين مضمون هذين الحدين لجاز كون احدهما  
 حذو الاخر رسما وانما تعارض بين حدية مالم يكن وهو وجه التعيب  
 اي الاستناد بالنسبة الى ظهور الجواز الى استناد اليه في تعريف  
 السابقة ويجوز ان يكون المراد بالحدية رتبة تعريف المعروف  
 فيصير قال بعض الفضلاء في تعليلاته على ادب الجوى  
 والحقوب حل جميع الاعراضات الموردة على التعاريف  
 في النقض والمعارضة مطلقا سوى المنوع الثلاثة الاول  
 منع حدية التعريف ومنع جسيمة جزئية وفصيلية متناهية  
 متعلقاتها اصادرة على المعروف البنية بخلاف الثلاثة الاخيرة  
 كالتي تحذف على فوى الفطرة على وضع الدعوى برسم على  
 يستلزم القدح في التعريف اى على كون الناقض والمعارض  
 مطلقا ماعيا ابتداء فسيا التعريف ومستلزم غلبته  
 الشواهد لا يبعد ان تبقى فيكون سائلا خارجا بال  
 احتياج الى ملة حقة الدعوى الضمنية وحدها ومع  
 ما حقة الدليل المحذور عليها واولا الى البناء على القول المرجو  
 ولا الى اعتبار التشبيه لكن فيه ما فيه فامل فيه وان كنت  
 لا اذكر النقض الشبهى في  
 لا اشارة بالنقض الاجمالي في  
 لا اشارة بالنقض الاجمالي في

النفس في قول المعروف لم تعارض تعريفها وانما التعارض  
 لو كان حذو حذو لم يجرى كونه رسما نذا استحدثت التعارض  
 بطل حد نفسا لا يكون لشئ واحد حقيقيا مختلفا والاد  
 فاله اذ لا تعارض بين مضمون هذين الحدين لجاز كون احدهما  
 حذو الاخر رسما وانما تعارض بين حدية مالم يكن وهو وجه التعيب  
 اي الاستناد بالنسبة الى ظهور الجواز الى استناد اليه في تعريف  
 السابقة ويجوز ان يكون المراد بالحدية رتبة تعريف المعروف  
 فيصير قال بعض الفضلاء في تعليلاته على ادب الجوى  
 والحقوب حل جميع الاعراضات الموردة على التعاريف  
 في النقض والمعارضة مطلقا سوى المنوع الثلاثة الاول  
 منع حدية التعريف ومنع جسيمة جزئية وفصيلية متناهية  
 متعلقاتها اصادرة على المعروف البنية بخلاف الثلاثة الاخيرة  
 كالتي تحذف على فوى الفطرة على وضع الدعوى برسم على  
 يستلزم القدح في التعريف اى على كون الناقض والمعارض  
 مطلقا ماعيا ابتداء فسيا التعريف ومستلزم غلبته  
 الشواهد لا يبعد ان تبقى فيكون سائلا خارجا بال  
 احتياج الى ملة حقة الدعوى الضمنية وحدها ومع  
 ما حقة الدليل المحذور عليها واولا الى البناء على القول المرجو  
 ولا الى اعتبار التشبيه لكن فيه ما فيه فامل فيه وان كنت  
 لا اذكر النقض الشبهى في  
 لا اشارة بالنقض الاجمالي في  
 لا اشارة بالنقض الاجمالي في

اذا صدر  
 ٢٢  
 ٢٢



وان كنت فيه قاسما تقيا حقيقيا وهو القسم الحقة  
 ضم قيود متباينة في الصدق الى المقسم الذي هو المفهوم  
 الكل وسواء القسم الحاصل من اقسام حقيقته وينف  
 ان يعلم المقسم لو كان جسيما والقيود المضمومة فصيلية يكون  
 التعريف الحاصل من التقسيم حذو تاما وناقضا وعليا فليس  
 تقسيما اعتباريا وهو التقسيم لا اعتبارا ضم قيود متباينة  
 في الجمل الى المقسم الذي هو المفهوم الكل وهما اي هذا التقسيما او متوجب او شاعرة  
 في المبدأ التصورية وهذا في المبدأ التصديقية والحقيقة  
 وفائدة نظيره الاحق مما افاده سيد الحق فالوقا  
 الموجبة في الختم المنع مجاز الغويا مطلقا سواء كان بالسند  
 او بدونه والمعارضة التقديرية اذا اعتبر الدعوى الضمنية  
 كون التقسيم صيحا متعلقا بهما والنقض الاجمالي الشيرى  
 بخصوص الفسا اى بشهادة الفسا المخصوص بجزء تعلق  
 بهما وتفصيل تصويرهما يعلم مما سبق مثال التداخل اى تدا  
 الى قسام وعدم الحاصرة اى كون التقسيم حاصلا قساما  
 كذا كونه قسمين فسمانه قسمين فسمانه قسمين فسمانه قسمين  
 الحاصل من التقسيم فسمانه باخلاق ما وبين المقاسد فسمانه  
 واما الواطيف الموجبة فمضاجب التقسيم في التقسيم  
 النقض الشيرى والمعارضة التقديرية وفيه تغليب النقضاء

انما قلة الحقيقة لا قسما  
 من التصديق فقه حكمة  
 وكذا تعريف القسامين  
 ار قوله اذا اعتبره متعلق بهما  
 ار قوله بالنقض والمعارضة معا حاجي عن رزده  
 والاخير هو المسط مسلم  
 في احوال التعريف الحاصل منه بما هو  
 من احوال التعاريف  
 في احوال التعاريف  
 في احوال التعاريف

اقول العلم



من التخصيص والتميز

اي النقصان التحقيق وفيه تقيب وتحرير المقسم  
وتحرير القسام قدر بيان وتغير التقيم ومنع الضم  
القابلة بان تقيم غير حاصلة قاء وليس افسس فقط  
اي دونه منع الكبرى هذه الوظائف لو كان التقيم المتعلق  
للمنوع حقيقيا ومنع الكبرى القابلة بان كل تقيم غير حاص  
لاقسام مثال اي كنه الصغرى مع الوظائف السابقة  
لو كان التقيم المتعلق للمنع اعتباريا واما في المناقضة  
فانباتها الى الدعوى الضمنية اما بالادلة الدليل على صحتها  
او بابطال اثبات المذكور او باحد التحريرين في المقسم  
والاقسام والتغير في التقيم التقيم واما كونها اي  
المذكورين في المبادئ المتدقيقة صورة فقط على ما فاده  
الشريف او حقيقة كما انها من اصوة على افادة التفتت  
في اي الوظائف لوجهه كانه ولي اي كنه كونهما المباد  
التصورية في جميع الاحوال اي جميع الوظائف المذكورة  
مع زيادة المنع المجاز الدعوى والمعاملة التقديرية  
بلا احتياج الى اعتبار الدعوى للتمية ولعل الصواب ان  
بعض الفضل اي محل جميع الاعتراضات وضع الدعوى  
اه جار ههنا لكن بلا عتشاء وقر عليه اي على التقيم  
في جميع الوظائف السابقة في الطرفين التفسيرية والتخصيصية  
ار السائل والمطلوب

واما الوظائف المعينة من التفسيرية  
في المناقضة مجاز التفسيرية

الحاصل ان التفسيرية  
المذكورة من المطالب التفسيرية  
صورة وحقيقة عند التفتت  
زلة ومن المطالب التفسيرية  
صورة ومن التفسيرية حقيقة  
عند التفسيرية

او كانت من قبل  
او من قبل صاحب التقيم  
حاجي عيراده  
على بلا احتياج بعض الاعمال  
بما في السابق حيث قال  
سوى المنوع الثالثة  
مثله

والتخصيصات والمراد من التخصيص التفسيرية ويجوز ان يكون  
التخصيصا الحصرية لكن باعتبار النسب الغير الصحيحة فانظر  
اليها بالانظر الى الصحيح لا نظار الغير الصحيحة وفكر  
الله تعالى بالظان العبد الواقعي في التفسيرات اي في تحرير المدعي  
او المقدمات ويجوز ان يكون المراد منها الدليل والحققة  
والمراد منها دليل الدليل وما ينبغي ان يعلم ههنا ان السوال  
قد يتعلق بالادعاء ويسمى بالادعاء وهو طلب بيان  
اللفظ في الغلب وانما سمح اذا كان في ذلك اللفظ اجمال  
او غموض وكذا قيل ما يمكن فيه الادعاء سبها من حسن الادعاء  
والادعاء لاجل وقت وفائدة المناظرة بقوة او ياتي التفسير  
بهذا في كل اللفظ في لفظ في تيسر الجواب عن الاستفسار  
بما ظهر في مقصوده اما بالنقل عن اهل اللغة والعرف العام او  
الحاصل بالقرين المحمود وغير ذلك كذا في التفسير ما يصلح  
للتفسير كونه من جنس اللب فيخرج عما وضعت له المناظرة من اجمال  
الصواب كذا فيهم من تقريرة بعض الفضل كونه في تامل واما قيل  
في الغلب لا يخصص شيئا في اللفظ بل يقال في قوله قال استفسار  
عن تكملة ما فعل على هذا السؤال والادعاء لا يكون هذا المقال مواحدة ولا  
محال للقول بل المحل له هو اليك التكملة وما ينبغي ان يعلم ههنا ان السوال  
اي يعلم ويحل في ادب المناظرة احدى الاحوال في الدعا والادعاء

الصريحة ببيان

ار المنطق والمعلم  
والصرف والنحو  
وقر على هذه

هو وجهه ان ذكر التفسير  
لما كان مستندا بالنقل من  
اصطلاح ما قد خلت في السابق  
والا فكن اصطلاحا جديدا  
من غير مستند وذلك ليس  
بمغيب

قوله والاحكام اذ لا يكون اه  
هذا مخالف لما عليه المحققون  
من جهة الاعتراضات المحققون  
الامتنع او مغلضة والا فكن  
وعند من هذا المستند لا مطلقا

بمعنى جديدا يصلح  
بمعنى جديدا يصلح  
استفسار عن  
بمعنى لا يكون الاستفسار  
عن تكملة مواخذة ولا محال  
للسؤال بل المحل له هو بيان  
التكملة ان بين التكملة يكون  
بيان التكملة محال للسؤال

قوله والادعاء ان كذا في بعض  
من تعليلات على الادعاء في بعض  
من ادعاء في الادعاء في بعض  
من الادعاء في الادعاء في بعض

كل الادعاء في الادعاء في بعض  
من الادعاء في الادعاء في بعض  
من الادعاء في الادعاء في بعض  
من الادعاء في الادعاء في بعض



السلامة او في مق...

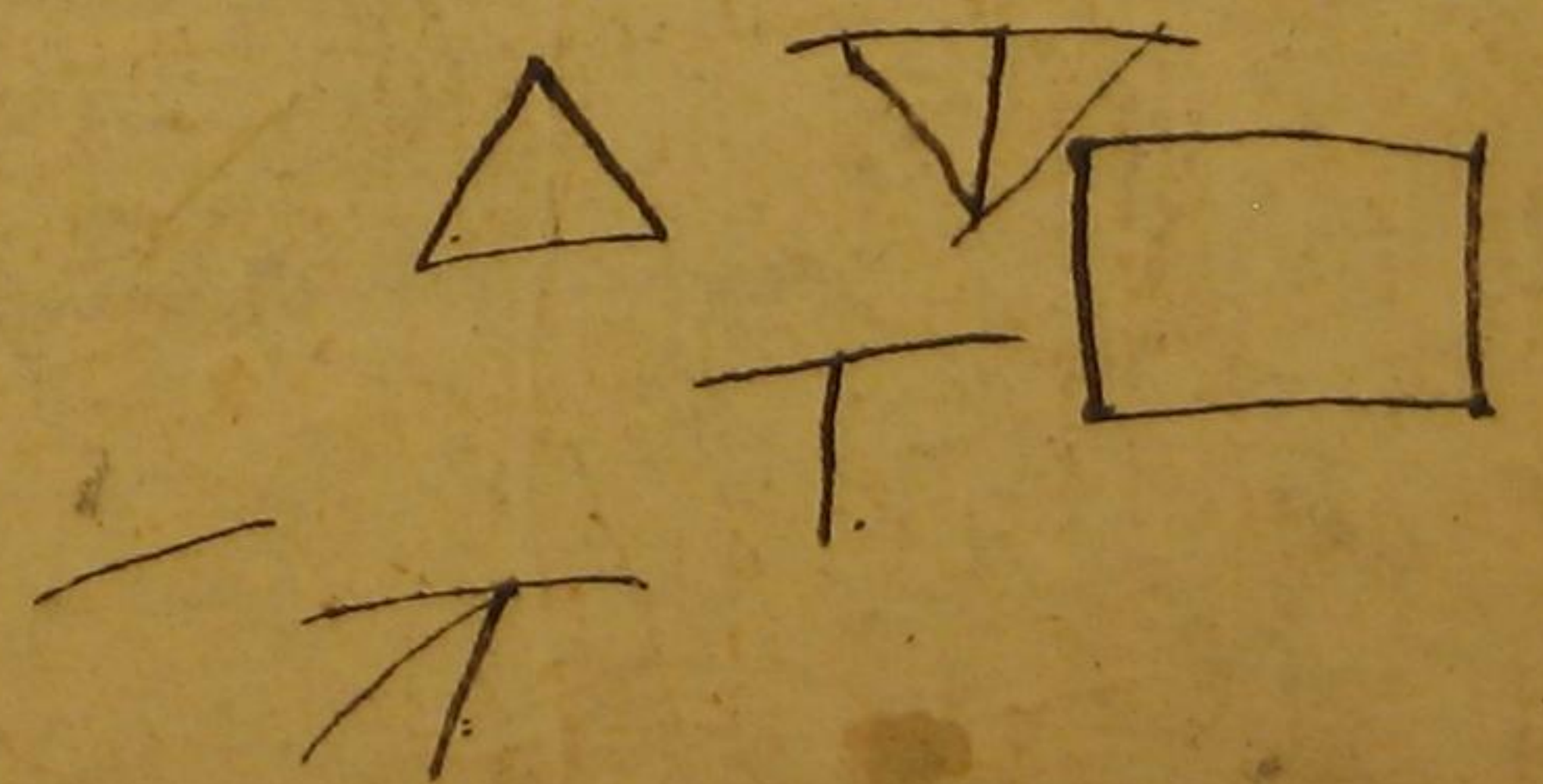
يكون غلة لغز المقال وثانيها غلة طاب ليل يودي الى الملال  
 وثالثها استعمال الالفاظ الغريبة ليل يودي الى عجزهم الطبيعة  
 ورابعها استعمال المحل في الكلام ليل يودي الى التردد وفهم المرام و  
 خامسها غلة الدخول في الكلام قبل فهم المرام ليل يودي الى الضلال في البحث  
 والافهام ولا بأس بالعادة لجعل العادة في الكلام قبل الفهم <sup>يحب</sup>  
 في العادة والسكون التفرغ ليل يودي الى المرام ليل يودي الى  
 الكلام ويحصل البعد في المرام وسابعها غلة الضحك ورفع الصوت  
 بالمقال لانهم اوصاف الجبال ليس في ذلك جملتهم وليل  
 يغلب عليهم خصمهم وثامنها غلة المناظرة مع اهل المدينة <sup>ختم</sup>  
 ليل يودي الى غلة جلال الخلف والاحتشام وثاسعها غلة  
 تحب احمق خفي ضعيف ليل يودي الى استحقاقه الى الصدور  
 كلام يخفي فيكون مغلوب الخلف الضعيف بالافهام مع ان هذا  
 اشنع وجوه الزام وعلى الله التوكيد والعظما  
 قد وقع الفراغ في الرسالة في سبغها <sup>الغنى</sup>  
 في وقت الصبح في شهر جمادى الاولى في الثلاثاء عا  
 برحافظ احراز مير غفر الله له ولوالديه  
 في بلد امامية في مدرسة المسبح  
 بمحل خانة سنة ثمان و  
 عشرون مائة والف  
 ١١١٨

فانه من المتعاضد  
 حسن جلي في حق  
 الادب المسعودي  
 والفاخر ان يشرح  
 في الكلام انما يتقوى  
 في الملال والنظر  
 الى الملال في الملال  
 وان كان مخالفا لما  
 في حاشية التعليل فتأمل  
 في مقابلة كلامه  
 في غير هذه

جود نعت زهت جلوب بولدم الم حمد ايوب محمد ايوب سلام قلم



حاشیه حسن افندی  
حصیری





هو بعد من الطاهر والباطنة

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من زين سماء المشاعر بكواكب مناظرة الافكار وجعل شمس العقل  
متلئله عن افق الادلة بانوار الازكار وعلم الانسان وظايف البحث ونظام  
آداب الكلام وافاض ذلال الفكر على العقول من مجاري الافهام الافهام و  
الصلوة الى من ابرز الحج القاطعه على دحاواه النافعه للانفس والجان  
واسكت من تحدي به بسورة من الفرقان من اكابر فصحاء البيان وعلى  
الذين منهوا نقوض المشركين عن حدود الاسلام ونقضوا باطل الكفر  
من الاوثان والاصنام من اله الكرام واصحابه الفخام ما تعاقبت النور الطلوع  
والبيظنة والمنام فان من توفيق الله تعالى لعبده الفقيه الزاهد  
برن خين الامد احسن الله ما تبرها النعيق بالاستعجال على طريق الارواح  
مع تراكم سحب الحرمان في جوار الامال وتلاطم امواج الغيوم في سواحل البال  
على الرسالة في آداب الكلام للاديب الفاضل الرهام الشيخ صبيح الادنوي  
من طلبة رحمة السلام تحفة الى حضرت من استنار نيت السيادة عن بلجته  
واستشرق كوكب السعادة عن جبهته واستبليج اثار الفضل والكمال عن  
حدة عقله واستنبح مضمون العلاء على ستر انبياء عن قياس شكله وهو المخدم  
المكرم والمولى المغم زاده الله على بالدولة والاقبال واوصله الى مراتب انبياء  
بالفضل والاجلال وهو من استفاض افاف الشريعة الغراء بفضائله  
واشتمس خضراء البلاد وخبر انوارها بعين عدله وانتضر زهر العلوم ونجوم  
الفضائل في رياض العرفان بكمال ترتيبه وترتيبه كما كان في حق بني الاله فمن  
لارباب الحاجات بنو اسمايه وسحابة الوكان سمى من في حق بني الاله فمن  
كنت مولاه فعلى مولاه اعني به حضرت شيخ الاسلام ومفتي الانام

زين

ترين الله تعالى بانوار معاليه وجوه عرائس الايام وربط اطناب دولته  
باوتاد مخلوده والادوام طال بقائه في مسند الشريعة المصطفوية وزاد اجلاله  
في اجراء الاحكام النبوية وهذه بالكون تحصيلي من روضه العلوم وموسومة  
بتحفة المخدم اللهم منك التوفيق على استقامة الترتيب وكبريائهم  
فيه عما يصم ويعيب وشرعت للتأليف بتاريخ غريب وعلليكي توكليت  
والبيك انبي يامن وفصفا قال العلامة الرحشدي رحمه الله في تفسير  
يا ايها الناس اعبدوا الاله طلم يا موضوعه للبعيد ووجه استعماله في هذا  
هو اقرب اليه من حبل الوريد بانه المتقصار من الداعي نفسه واستبعاد  
لها عن مراتب القرب الى حضرت ذات المقدس مع اشعار الكمال قدس  
بالنفسانية واستغراقه في نقائص البشرية او ضمها لنفسه باقوان لكش الجوانح  
من المعاصي لاستجابة الرعوة وقال العلامة ابن الحاجب تغم الله  
بغفرانه انها مشتركة بين الثلاثة واحتجاب الشارح رحمه الله ونفى  
الاحتياج الى توجيها العلامة مع انه يحتاج اليه في دفع سؤال احتياج المشترك  
على الخصوص لا يقال ان النفي من حيث التحوز والاحتياج من حيث  
الابهام لان كلامنا في وجود نفس الاحتياج على انه مخالف للاصل  
الوايز في افواه الانام من ان اللفظ اذا دار بين كون مشترك او كونه  
حقيقة ومجاز في الكلام يحمل على الثاني تفليلا للمؤنة وتنجيها للفرام  
واطلاق اسم المبدع على الله مما زيل البندار للتخفيف وابتداء بالتوفيق للتبني  
على ان المؤثر في جميع الاشياء ابتداء هو الله تعالى جعل الاسباب متوافقة  
نحو المسبب اقول لفظه نحو لا يلزم كلمة متوافقة من التفاعل كما هو اللفظ  
واما اذا كانت النسخة متوافقة من المفاعلة فليزوم محذور اخر وهو ان يكون

١١٣٢

فيل يجوز ان يحتاج الى  
غير تأمل في دفعه

لان التفاعل للمشارك  
والمشاركة من الطرفين

المحذوف



الموافق بين الاسباب والمسبب مع انه ليس كذلك لان السبب من حيث هو موافق للمسبب ولا يحتاج الى جعل اثر بل التوافق اغا يكون بين بعض السبب والبعض الاخر في حصول المطلوب والتأدي اليه فالصواب ان يقال جعل الاسباب متوافقة للمطلوب اي للتأدي اليه كما عرفت المحقق الروا في شرح نهجيب المنطق وفي هذا التعريف تنبيه على ان المسبب الواحد لا بد له من اسباب متعلقة لان السبب عظم من العلة والشرايط والالات والمسبب يكون بمعنى المعلول وهو ان كان ماديا لا بد له من العلة الاربعه وشرائطه الثانية على ان يكون الفاعل مختارا سوى الواجب تعالى وان كان وهما لا بد له من العلة الثلاثة وهي سوى الفاعلة ومن شرائط التأثير مثل الاداة والقدرة وتعلقها واما اذا كان المعلول مجزأ فلا بد له من الفاعل ومن شرائط التأثير مطلقا فهذه التنبيه يندفع ما ذكره الفردي على التعريف هذا تعريف بحسب اللغة وفي الاصطلاح خلق الطاعة او الدعوة الى الطاعة او خلق القدرة على الطاعة نفيا او اثباتا تعميم للاثبات او المذكي لا يقال كيف يصح ان يكون تعميلا للاثبات مع ان الاثبات مقابل للنفي لانا نقول الاثبات ههنا عبارة عن بيان كون النسبة الحسبية مظافة للواقع بالدليل وليس بمقابل للسلب بل يعتم السلب والايجاب والاثبات المقابل للنفي عبارة عن الايجاب وهو الط اي من معناه اللغوي ومن معنيبه الاصطلاح محس اي حمل الشيء على الشيء والمناظرة لشدة مناسبة واصطفاه للوظائف بتحقيق السببية بينهما دون الثلاثة المذكورة فافهم وهو الاظهر لان الموافق للتوفيق والحق للتحقيق ومناسب للمرام وكلمة الاظهر تشعر احتمالا لا عينية فلا حاجة الى قوله ويحتمل ولا يقال الاظهرية بالنسبة الى غير الموجهة فقط ادلا الصالح ههنا

على علم الترتيب  
والتفصيل في الاظهر  
لان التوافق بين  
الاسباب والمسبب  
لا يحتاج الى جعل  
اثر بل التوافق

وهو الانسب اي السببية من الظرفية والسببية اعم من اضافة السبب الى المسبب وعكسه لان البحث يكون سببا للوظائف اولا والوظائف له ثانيا وكلاهما انسب من الظرفية ولذا لم يعين احدهما كما لا يخفى وفيه براعة الاستدلال البراعة تفوق الرجل على اقرانه والاستدلال ابتداء صوت الصبي ثم استعير لا ابتداء كل شيء فيكون المعنى تفوق ابتداء الكتاب على سائر ابتداء الكتب بسبب كون ابتداءه مناسبا للمصود ثم استعير هذه المناسبة لا تشبيهية من قبيل اطلاق اسم المسبب على السبب كذا حققه الخطاطي رحمه الله في خاشيته على المعاني في التخريرات اربابان الموارد من المدعي والدليل والمقدمة وغيرها ويحتمل ان يكون طرفا مستقرا متعلقا بحاصل او بالحاصل حالا او صفة للوظائف او لغوا متعلقا بوقوعنا والاول انسب وكذا الحال في قوله الآتي في التخريرات لغوا بالنظر الى بسطنا واستقرا بالنسبة الى كمينها وقهرها او الضميرين المحرورين حالا او صفة فتأمل والماة اي مادة النقص لا مادة المتعوق حتى يستغني بها من الاجزاء اي الدلائل اي تحقيق الدلائل بقربينة مامر من تفسير التخريرات بتحرير المدعي فلا يحتاج في الفوق بين التفسيرين الى تقدير الايراد كما اخذ البعض وهو الاظهر لفظا لعدم التكلف في كونها جمعا باعتبار الانواع او لغلبة استعمالها بمعنى المفعول والاول افيد معنى لكشف الوظائف في الاول اي في التخريرات والتحقيقات في الثاني اي في المحررات والمحققات لانها يتعلق في الاول بالاول والثاني وفي الثاني بالثاني فقط ويشتمل الاول ايضا بمثل وظائف المعوق والمقسم دون الثاني على تقدير تفسير المحررات بالدعاوى فندير بامن بسرا التمييز بينهما عن قبلها



الحق في كل شيء  
الذي لا يخفى على  
العاقل من المصالح  
والضرر

وحق العبارة ان يقال سر لنا غير المحل لكنه انى بالقلب للتوافق بين  
الفقرتين او لنكتة اخرى واللام في التفسير ~~لكن~~ لكل من التوفيق و  
التفسير في تقدير ان يكون اللام في الوظائف صلة للتوفيق لفظا والتفسير تقديرا  
اي سرنا لما اوصد للتيسير والاول اوفق معنا والثاني اظهر لفظا والقراد  
من السمين والسبب الموجهة وغير الموجهة السعاة مصرحة والضمير ان  
راجعان الى الوظائف عامة كانت او خاصة لكنه في الخصوص على طريق  
الاستخدام وهذا اقل مؤنة مما اخذه البعض فتأمل هذا الشارة الى سبب  
التأليف من وجهين اقول يحتمل ان يكون هذا الشارة الى ايمان وفقدنا الى سببها  
او الى ايمان سرنا الى سببها او الى كل واحد منهما على حدة وسبب التأليف  
يحتمل مباعدة المقام للعللة المؤثرة فيه وهي القدرة المستفادة من التوفيق  
والتيسير والمادية وبهي الوظائف ومميزها وفهمها والغائية وبهي التميز  
ببهرها على تقدير كون اللام فيه للعللة وللجموع ومن ضرب الثلاثة للشارة  
في الاحتمال الاربعة للسبب يحصل اثنا عشر احتمالا  
يحتمل ان يكون ظرفا للشارة او للسبب على اربعة السببين من الثلاثة المذكورة  
او لكل منهما على التنازع ومن ضرب هذه الثلاثة في اثنا عشر احتمالا يحصل  
سنة وتلكون احتمالا تاملا في سقوط البعض عن المعنى واما اذا كانت النسخة  
هذا الشارة الى ان سبب التأليف من وجهين فهي مقطوعة في ثبوت صرف  
الوجهين للسبب وعلى هذا يحتمل ان يكون القدرة المؤثرة والمادية او القدرة  
والغائية او المادية والغائية سببا من وجهين ومن ضرب الاحتمال الثلاثة  
للاشارة يحصل تسعة احتمالا تدبر في توفيقه او للتعظيم والقضية  
لمنع الخلو فقط ولا يرد عليه السؤال بان الادعاء صحيحة والتعظيم مرجحة فلا عناد

في مجموعها

في مجموعها فالاولى عطفه بالواو **باصح التصحيح** اي باعجاز فصاحة النظم الكرم  
وبلاغته او أسلوب تركيبة مع ما حيث تخدم به عليه السلام صناديد  
فصحى والعرب واجابهم لقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا  
فاثابورة من مثله فجزوا وامتنعوا عن المعارضة مع توفير دواعيهم  
على المعارضة اظهار الفصاحة عنهم وبلاغتهم والزام له عليه السلام  
وامتناعهم مع توفير دواعيهم الايمان تصحيح منه عليه السلام  
للقرآن بانه ليس من الانسان من المناقشة وهو الظاهر وظهوره  
باعتبار اللفظ اي التصحيح والمكابرة سببا قاسيا قاسيا  
مناقضاتهم اى مثل انكارهم الوعد والوعيد والمعاد بان والوا من  
بحسب العظام وهي رميم ومثل مطالبتهم بمحنة على النبوة مع ثبوتها  
بالمعجزات الباهرة ومثل سنادهم الشعر والحر والجنون اليه عليه السلام  
وهو يرى عما قاله المعاندون وهو الظاهر اى لان المناقشة تستعمل  
في المناقضة غالبيا او المراد المنوع اى اعتم من المعارضة والمناقضة  
والنقض وهو **الانطباق للمقام** اي باعتبار المعنى لان تصحيح  
الشرع منسب لابطال الاضنام وللمناقضة بين قوليه وهو الظاهر  
الانطباق لان الظهور بالنظر الى ان لفظ التصحيح والابطال والمكابرة  
موافق لان يكون النقاش من المناقشة ولذا قال وهو الظاهر واما  
القول بالانطباق فبالنظر الى ان المعنى مناسب لان تكون من النقش  
ولذا قال وهو الانطباق للمقام واما البراعة على حسن النظام فبال  
النظر الى ايهام اللفظ حيث اشار بالتصحيح الى صورة الدليل  
وبالنقاش الى المناقضة والنقض والمعارضة فحصر صورة المناقضة على حسن النظام



اشارة الى المشايخ الاربعة الهم ولغيرهم من الاصحاب لا يحصر فيها  
 الا ان تخصيصه بالتركز للتعظيم يشيرونهم بالاسانيد سوية مثل قولهم  
 ما امر به الشرع فهو واجب وما بالقياس فهو ثابت وسائر قواعد  
 الاصولية لاستنباط الاحكام الفرعية وفيه ايضا براعة اى بالنظم  
 والاسانيد كما في الاول بالتعريف او الى النقوش الكلية في ضمن الجزئي  
 اذ الاشارة للجزئي يستلزم كون المقصود بالتوصيف رسالة المصرو  
 تخصيص التوصيف بالكلمة للنقوش تخصيص بلا محصر لا احتياج  
 الالفاظ اليها ايضا الاحتمال الاول على تقدير حقيقتها والافحام  
 يشهد كون الاشارة في الالفاظ والنقوش على التقدير المذكور حقيقة  
 مع انه ليس كذلك لان الالفاظ الموجودة بتعاقب الاجزاء والنقوش  
 الكلية ليست بمثابة مرمى المحاط ولا بد في الاشارة من ذلك كما  
 لا يخفى على العالم بالوضع ويمكن ان يكون هذا وجها للتأمل كافي  
 لوسائل السائلين الوسيلة ما يتوصل به الى الغير والمراد بها ههنا  
 القواعد المذكورة فيها اى بحالة كافية للقواعد التي يتوصل بها السائل  
 الى الوظائف والمراد بها اسانيدهم الاعلام اى كافية لاسانيدهم  
 المتوصلين بهم الى مطالبهم وكفايتها لهم بثبت بالاولية او لكونها  
 وسائل كافية عن غيرها من الوسائل وهذه الوجوه قال شارح فيه  
 مبالغة لطيفة فتأمل لوظائف الكلام اى لوظائف متكلم الكلام  
 من قبيل حذف المضاف او الكلام بعينه المتكلم وكون غاية طلب القواعد  
 معروفة الوظائف قال الوظائف ولا حاجة للاستعانة مكينة ومصرحة واما  
 توجيهها على تقدير تسليمها فيمكن ان يقال شبه الكلام بالشخص المناظر

وذكره استعانة مكينة واثبت الوظائف له تخيلية مع كون الوظائف  
 في نفسه مصرحة حيث شبه القواعد لها وذكر المشبهة به ولا غناء في جمع  
 المصحة مع التخيلية وجهه يكاد بعض الفضلاء غلظه شافية لال البعض  
 فيه استعانة مصرحة حيث شبه الرسالة بالغلظة وهي الماء القليل وذكر  
 المشبهة به اقول الاستعانة فيه على التحقيق لان الرسالة من كونه بهمة  
 اذا كان الطرفين اى المشبه والمشببه لا يكون استعانة بل تشبيها باليضا  
 كما لا يخفى وشبه الرسالة وذكر المشبه استعانة مكينة واثبت الشفاء  
 لها تخيلية ويمكن ان يشبه تصحيح الرسالة وتبينها للعلل في السقاية  
 الوقعة فيها بالشفاء واخذ منها الشافية واثبت لها استعانة بتعينة  
 لعل المعنيين والظان انه اراد بالعلل الادلة وبالمعنيين المستدلين  
 وقصد فيه استعانة مكينة من جهة تشبيهه الوكيل المطعون بالمريض  
 بتخيلية الشفاء ويمكن ان يراد بالعلل الامراض على ان تكون استعانة  
 مصرحة عن الاعتراضات الواقعة على الوكيل او الفساد الثابت فيه  
 وبالمعنيين المستدلين او المراد من العلة الادلة وبالمعنيين المراد عن  
 متعللين على الغة فتكون استعانة مصرحة عن المستدلين بشا برهم بالموضا  
 في الضعف على صحة المقال يتعلق بالعلل على ان يكون بمعنى المستدل  
 كلف الاحتمال الاول والثاني ويكون سالا على فاعل شافية على تقدير الثالث  
 وهذه المذكورات هي الاستعارات من وجوه مستحسنة وبراعة الاستدلال  
 غير خفية على اكمل الوجوه المستحسنة فتأمل من اللطافة خبر ما والمراد  
 منها تشبيه المسائل بالمفرد وهي الدرر الكبيسة وذكرها وادبرها المسائل  
 استعانة مصرحة وهذه هي المشهورة في الخطب والفرج المنظومة مع غيرها

على تقدير ان يكون  
 شافية خبر ما  
 خبر ما

وفيه احتياج  
 الى التوضيح  
 مائة



من منظوم في الآداب ويمكن ان يراد بهذا المعنى ايضا وبهذا تحصل اللطافة  
غير منجذب اذ لم يكن مجانباً عن الإيجاز في مقام يقتضيه ولكن الاطناب  
في مقال بوجبه ليعم نفعه على عدم التجنب لان الاطناب يقتضي القصور  
لازكياً حيث لا يوجب والإيجاز يقتضي عدم الفهم لمخالفته حيث يوجب  
مخالفة ولا يغلب عليه غير محتاج الذكر لانه لازم من غلبته عن المحصر لا  
يستلزم بثوتها وجه التشبيهات غير فنية وجه التشبيه في الاول  
ملكه الاقتدار للبحث والحرب من العلم والشجاعة وفي الثاني كون القاعدة  
والسيف آلة للغلبة على الخصم وفي الثالث الانتظار لفرضه المحصر في المباشرة  
والقتال واظهار المداينة عن كل منهما على الآخر ويمكن وجود الاستعانة  
بوجه غير وجه الثلثة وهي الاستعانة التمثيلية اذا قلت بكلام الخ  
يحمل ان تكون الكلية كما هو اصطلاح اهل المعاني من ان المهرلة قد تكون للكلية  
ويحمل للجزيئية كما اخذ الشارح وعلى كل منهما يحمل ان تكون لغويا كما قال  
في الشرح واصطلاحاً كما قال في الحاشية المنقولة منه من ان المتبادر من الكلام  
الاصطلاح هو الكلام الصريح المشتمل على النسبة الحيزية الصريحة فالاحتمال  
اربعة وعلى كونها للكلية مع كون الكلام اصطلاحاً محتمل من وجهين  
احدهما عدم اعتبار المقسم في الاقسام والاخر عدم كون التردد حاصراً لان  
مأ الشريطة يرجع الى ان الكلام الصادر منك ينقسم الى النقل والمدعى  
والنقسم والتعريف والكلام المنقسم بهذه الاربعة لا يعتبر في التقسيم  
والتعريف لعدم كونها تاماً حيزياً بهذا الاختلال الوجه الاول واختلاله بعدم  
حصر التردد لان المقسم يشمل حيز الساهي والنائي والبديهي الغير المحتاج  
الى الدليل والتنبيه والافهام غير شاملة لها وعدم شمول الثلثة ظاهراً واما عدم

من منظوم في الآداب  
غير منجذب اذ لم يكن  
مجانباً عن الإيجاز في  
مقام يقتضيه ولكن  
الاطناب في مقال بوجبه  
ليعم نفعه على عدم  
التجنب لان الاطناب  
يقتضي القصور لا زكياً  
حيث لا يوجب والإيجاز  
يقتضي عدم الفهم لمخالفته  
حيث يوجب مخالفة ولا يغلب  
عليه غير محتاج الذكر  
لانه لازم من غلبته عن  
المحصر لا يستلزم بثوتها  
وجه التشبيهات غير فنية  
وجه التشبيه في الاول ملكه  
الاقتدار للبحث والحرب من  
العلم والشجاعة وفي الثاني  
كون القاعدة والسيف آلة  
لغلبة على الخصم وفي الثالث  
الانتظار لفرضه المحصر في  
المباشرة والقتال واظهار  
المداينة عن كل منهما على  
الآخر ويمكن وجود الاستعانة  
بوجه غير وجه الثلثة وهي  
الاستعانة التمثيلية اذا قلت  
بكلام الخ يحمل ان تكون  
الكلية كما هو اصطلاح اهل  
المعاني من ان المهرلة قد  
تكون للكلية ويحمل للجزيئية  
كما اخذ الشارح وعلى كل  
منهما يحمل ان تكون لغويا  
كما قال في الشرح واصطلاحاً  
كما قال في الحاشية المنقولة  
منه من ان المتبادر من الكلام  
الاصطلاح هو الكلام الصريح  
المشتمل على النسبة الحيزية  
الصريحة فالاحتمال اربعة  
وعلى كونها للكلية مع كون  
الكلام اصطلاحاً محتمل من  
وجهين احدهما عدم اعتبار  
المقسم في الاقسام والاخر  
عدم كون التردد حاصراً لان  
مأ الشريطة يرجع الى ان  
الكلام الصادر منك ينقسم  
الى النقل والمدعى والنقسم  
والتعريف والكلام المنقسم  
بهذه الاربعة لا يعتبر في  
التقسيم والتعريف لعدم  
كونها تاماً حيزياً بهذا  
الاختلال الوجه الاول  
اختلاله بعدم حصر التردد  
لان المقسم يشمل حيز الساهي  
والنائي والبديهي الغير  
المحتاج الى الدليل والتنبيه  
والافهام غير شاملة لها  
وعدم شمول الثلثة ظاهراً  
واما عدم

شمول

شمول المدعى لانه حكم يحتاج الى الدليل او التنبيه كما يفهم من كلام بعض الافاضل  
وعلى كون اذ الكلية مع كون الكلام لغوياً يحتاج بعدم حصر التردد ايضاً مع زيادة  
وعلى كونها للجزيئية مع كون الكلام اصطلاحاً يحتاج بعدم اعتبار المقسم  
في الاقسام وعلى كونها للجزيئية مع كون الكلام لغوياً لا يحتاج بوجه من المذكورين  
ولذلك اخرج الشارح ايراد اصدار منك فسر القول بالصدر ليدل على لقاعدة  
ان القول اذا استعمل بالبار يكون بمعنى الحكم وان كان ممنوع الكلية كما قاله البعض  
فعلى هذا التفسير لا يرد عليه سؤال من لم يطلع على فائدة وقال كون الكلام لغوياً  
مناف لهذا الحديث ولا يرد ايضاً سؤال ان المتبادر في قوله اذا قلت القول  
بطريق الادعاء فهو قسم للنقل فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره  
فتأمل يجوز ان الاشياء الى ما ذكرنا من الاحتمال وفائدة التفسير والى  
ما قال في الحاشية المنقولة منه من انه يجوز ان يكون اشارة الى جواز كون  
المراد من الكلام اصطلاحاً حياً وفي مباحث التعريفات والتفصيلات  
يحمل فيه على الاستحرام فان كنت ناقلاً فيه والضمير للعام المذكور باعتبار  
تحققه في ضمن الخاص او مدعيه والترديد يمنع الجمع بين مقدمتي  
الشرطيين فلا يقال لا منافاة في الجمع بين هاتين المتصلتين  
لانه يصح اجتماع قولنا ان كنت ناقلاً فالوظائف الموصوفة اليه وان كنت  
مدعيه فالوظائف الموصوفة اليه في شخص واحد في زمان واحد لان صدقها لا يقتضي  
صدق طرفيها من نصب نفسه لبيان الحكم اقول المراد من الحكم  
الحكم المحتاج الى الدليل او التنبيه على ما هو المتبادر من المدعى فلا يشتمل  
التعريف الناقل لان حكمه لا يحتاج اليها او الحكم المحض غير متصف بصفة  
النقل وحكم الناقل ليس كذلك فلا حاجة الى تخصيص حكم الناقل للتقابل كما



قال في الحاشية المنقولة منه بان التقابل باعتبار حكم خاص في الناقل  
واقنع بجواب سمعت منا ولا تقبل عن الغير منا اذ ممن يوشاة  
تشبه على ان المحصوم بالفعل لا يتحقق الا بعد المناقضة او التقضا  
المعارضة فلا يرد عليه ان المناسب المحصوم بالفعل تأمل مجاز الغويا  
وتقيده باللغوية للتصريح عن العقلي والحذني لا للاحتراز عن العرف الاصطلاحي  
والنقض الشبيه بحصول الفساد كان قبل هنالم قبله بالشبيه بخصوص  
وقيد المعارضة بالتفدية ولم يقل الوظائف الموجبة المناقضة والنقض  
والمعارضة مجازا مع ان الكل من قبيل المجاز وان هذا الطريق اختص في افادة  
المقصود اجابة الحاشية المنقولة عنه لقوله اعلم ان هذا النقض والمعارضة  
ايضا من قبيل المجاز لكنهم عبروا به عن الوصفين لكمال الامتياز بين  
بين النقض الحقيقي والمجازي والمعارضة الحقيقية والمجازية لا بين  
النقض المجازي والمعارضة المجازية كما ظنه البعض كذا امتيازهما  
بالفرق المذكور كالتمنا في مله هبة والضمير راجع الى المدعى بالنظر  
الى صورة الدعوى والى الناقل بالنظر الى صورة النقل ومجموع الصور  
اربعة بنسبة كل منهما الى الناقل والمدعى وصورة التنافي للمذهب  
في النقل فبان يقال ان الحكماء قالوا الوجود الخاص راجد على الواجب فيقول  
السائل هذا النقل منهم غير صحيح لانه مخالف لمذهبهم ولا الدعوى فبان  
يقول الحكماء الواجب خالق لجميع الاشياء بالذات فيقول السائل هذا  
الحكم منك غير صحيح لانه مخالف لمذهبك في مسألة ان الواحد لا يصدر منه  
الا الواحد وصورة الخالف للجماع في النقل فبان يقال عن قوم من اهل  
السنة انهم قالوا رؤية الله تعالى الجنة ليست بواقعة فيقول هذا النقل  
منهم غير صحيح لانه مخالف للجماع وكذلك الابطار في الدعوى على ادعاء هذا كذا  
والمعارضة التفدية ومثاله في النقل فبان يقال ان المحققين قالوا ان العلم  
من مقولة الكيف فيقده المحصم مستدلا وبما عارضه ويقولون وهم لا يقولون كذا لانهم  
قالوا بارتسام حقايق الاشياء عند العقل وكل من يقول كذا لا يقولون ان العلم

باطل

من مقولته فهم لا يقولون ان العلم من مقولته ويتسدرل بدليل الخنفي  
ايضا لانهم لو قالوا كذا الزم ان تكون حقيقة الجوهر عرضا واللازم باطل  
والملزوم مثله فثبت انهم لا يقولون ان العلم من مقولته ومثله في الدعوى  
فبان يقول المدعى العقل يرتسم فيه الجزئيات المادية فيقده المحصم مستدلا  
ويقول العقل لا يرتسم فيه الجزئيات المادية لانه لو كان مرتسما فيه لزم من انقسام  
انقسامه لان انقسام الحال يستلزم انقسام المحل واللازم بط والمملزوم مثله فثبت  
انه لا يرتسم فيه الجزئيات المادية فيه مجردا في كل من لفظي النقض و  
المعارضة لان حصول الفساد واثبات خلوق المراد جزء من معنييهما  
الاول من الاول والثاني من الثاني وما يجب ان يعلم ان كلاهما فيه ركائز  
لان المتبادر من العبارة ان ما يجب ان يعلم هو هنا تقسيم الحقيقة  
والمجاز اليهما وليس المراد كذا لك لان البحث لم يتوقف على التقسيم  
بل على الاقسام والمناسب ان يقال وما يجب ان يعلم هو هنا معنى  
الحقيقة اللغوية والعقلي والمجاز اللغوي والعقلي على ان البحث السابق  
لم يتوقف على الحقيقة العقلية لان يقصد بالمنع الحقيقي اللغوي  
والعقلي معا لا اللغوي فقط كما كانت التقرير عليه لان البحث لا يكون  
شاملا للعقلي على هذا التقدير ولا العقلي فقط لان النفي ايضا لا يساعد  
للعقلي والمواد باثباته ههنا السابق واللاحق معا تأمل هي  
الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به الخطاب والتقييد  
بالمستعمل للاحتراز عن غير المستعملة فان الكلمة قبل الاستعمال لا  
تسمى حقيقة ولا مجازا وقوله فيما وضعت لاختراع الخلط والخراج  
المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له في اصطلاح الخطاب ولا في غيره

في قوله لا يرتسم فيه الجزئيات المادية فيقده المحصم مستدلا



كلاهما للرجل السجاع فيدخل فيه الطويل والمنقول وعرف اللغة وغيرهما من  
الموضوعة وقوله في اصطلاح به الخطاب متعلق بقوله وضعت  
لاخراج المجاز المستعمل فيما وضع له في لغة الصلوة المستعملة بعرف  
الشرع في الدعاء اسناد الفعل او معناه ومعنى الفعل كالمصدر والم  
الفاعل والمفعول وصفة المشبهة واهم التفاصيل والظروف واختزنها  
عما لا يكون المستند فعلا او معناه كزيد انسان فان هذا الاسناد ليس  
بحقيقة ولا مجاز كما حقق في موضعه وقوله انما هو له اي الى شيء ذلك  
الفعل او معناه مبني له كالفعل فيما بني له او غيرها وقوله عند المتكلم  
متعلق بالظرف اوله وهذا ادخال ما هو المطابق للاعتقاد دون الواقع  
وقوله في الظاهر ايضا متعلق له وهذا القيد لا دراج ما غير مطابق للاعتقاد  
سواء كان مطابقا للواقع ام لا والاقسام اربعة الاول الاسناد المطابق  
للواقع والاعتقاد كقولنا انبت الله البقل والثاني المطابق للواقع فقط  
كقول الدهري بالمثل المذكور لمن يخفى حاله عنه والثالث المطابق للاعتقاد  
فقط كقول الدهري انبت الربيع البقل الرابع الاسناد الغير المطابق  
لهما كقول المتكلم بالكوادب لمن يخفى حاله عنه كالاسناد في الحي الاخر  
شباب الزمان والحيوة في الحقيقة صفة تقتضي الحركة الارادية والحس  
والحياء الارض مجاز عن نهج القوى النامية واحدا من فضاءاتها بانواع  
الزهر والنبات والشباب في الحقيقة عبادة عن كون الحيوان في زمان  
تشبيب وتشتعل حرارته الغريزية وشباب الزمان مجاز عن كمال  
اعتداله وطاروته التي يكون سببا في اذدياد القوى النامية في الارض  
وهو وقت الربيع فالاسناد اليه مجاز من قبيل اسناد الفعل الى سببه  
لان الفاعل حقيقة هو الواجب تعالى هو الكلمة المستعملة في غير ما

وضعت له في قوله المستعملة يخرج الكلمة الغير المستعملة فانه ليست  
مجاز ولا حقيقة وغير ما وضعت له لاجرا في الحقيقة من مجاز كان  
او منقول لا شرعا او عرفيا عاما او غيرهما او قوله في اصطلاح به الخطاب  
متعلق بوضعت لا ادخال المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح به الخطاب  
كما ذكرنا وقوله على وجه يتضح متعلق بالمستعملة لاجرا في الخط الكناية كذا  
عدم ارادته حال من ضمير المتكلم في المستعملة لاجرا في الخط الكناية كذا  
حقق في موضعه اسناد الفعل او معناه الخ واختزنها ابصارا عمالا  
يكون المستند كذلك كما ذكرنا وقوله الى ما يلا بسى له اي مثل الفاعل والمفعول  
والمصدر والزمان والمكان والسبب وغيرها لكن لا يسند الفعل الى  
ذلك الغير مثل مفعول معه والمحال ونحوهما وقوله غير ما هو له اي الى غير المتكلم  
الذي ذلك او معناه له وقوله بقربيه صارفة عما هو له لاجرا في قول الدهري  
بانبت الربيع البقل لانه لا قربية فيه للضرورة بل هو اسناد الى ما هو له  
في الظاهر ويسمى هذا ايضا مجازا حكما ومجازا في الاثبات اي كما يسمى  
مجازا عقليا ووجه التسمية بهذا لان افان المتكلم بخلاف ما عنده  
بواسطة الفعل وبذلك لكون الخوض في النسبة الحكمية وابقا عرها  
وبهذا اربعة اصناف باعتبار الاطراف بهذا الاختصار مبني  
على ما فهم من ظهروا له صاحب التلخيص من ان المجاز العقلي يختص  
لاسناد الفعل ومعناه الى غير ما صح ان يستند اليه اعترض عليه النقاش في  
رجح المطول وقال ان المجاز العقلي ليس يختص للاسناد بل يوجد في  
النسبة الاضافية ايضا لان اضافة الشيء الى ما صح ان يضاف اليه  
مجازا عقلي للخوض عن الاصل نحو قوله تعالى ومكر الليل والنهار ونحو قولنا



المحبي انبات الربيع وجرى الانهار واجاب عنه بتعظيم الاسناد للنسبة  
على خلاف الظاهر على هذا يمكن ان تبلغ اصناف المجاز العقلي باعتبار الاطراف  
في القضية المركبة الاطراف نحو قولنا انبات الربيع امهات الزهر والحي  
الارض سباب الزمان الى اربعة وسنين لان النسبة التي وقت في احد  
طرفي المجاز العقلي يحتمل ان تكون حقيقة عقلية ومجازا عقليا فالاحتمالان  
على الاول اربعة لانه يحتمل ان تكون طرفا تلك النسبة التي وقت في الطرف  
حقيقة لغوية ومجازا لغويا واحدهما حقيقة والاخر محاز وبالعكس  
وعلى الثاني كذلك فبلغ الاحتمالان الى ثمانية والنسبة التي وقت في طرف  
الاخر من ذلك المجاز العقلي يحتمل ان يكون ايضا والاطراف من تلك النسبة  
كذلك فبلغت الاحتمالات ايضا الى ثمانية فضربت في الثمانية فحصل حاصل  
وقد يطلق المجاز ان اقول ان المجاز كما يطلق على كلمة مستعملة في غير ما وضعت له  
كذلك يطلق على كلمة نقلت عن اصحابها الاصل الى غير لفظ مثل قوله  
تعا وجاء ربك اي امر ربك فالاعراب الاصلية لربك الجرو وقد نقلت الى الرفع  
ومثل قوله تعا واسئل القرية اي اهل القرية فالاعراب الاصلية ايضا الجرو وقد  
نقل الى النصب او زيادة لفظ نحو قوله تعا ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء  
فالاعراب الاصلية النصب وقد نقل الى الجر وهذا على كلام صاحب التلخيص  
لكن ظاهر عبارة صاحب المتاح حيث قال في قوله تعا وجاء ربك فالحكم  
الاصلية في الاكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز يدل على ان الموصوف بهذا  
النوع من المجاز هو الاعراب الاله يمكن ان يكون مراده من الرفع المرفوع  
من حيث هو مرفوع فيكون ملحقا بكلامه راجعا الى كلام صاحب التلخيص  
هذا النوع من المجاز على الكلمة واما اذا كان المحذف والزيادة فيما لا يوجب تغيير  
حكم الاعراب مثل قوله تعا او كصيتب من السماء اي كمثل دوى صيتب ومثل قوله تعا

ما منعك ان لا تسبح اذا امرتك اي ان لا تسبح فيسمى مجازا بالنقصان  
والزيان ويقال له اي للمجاز الذي كان صفة للكلمة انه مجاز في المحذف  
والاعراب لتوقع التعدي عن الاصل فيهما ولا يفهم منه ان المجاز يكون  
صفة للاعراب كما اضطرب البعض به ورأى صاحب المتاح الى  
واعلم ان صاحب المتاح قال ورأى في هذا النوع ان يعد بالمجاز ومبتهنا به  
لاشتركت في التعدي عن الاصل غير الاصل لان يعد مجازا وله من ذلك ما ذكر  
الحرف شامل له لكن العبرة في ذلك على السلف انتهى كلامه نقله علامة  
التفتار الى في المصطلح وقال وفيه نظر وحلاصة النظر انه ان اراد بعدهم  
من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له معهم في ذلك سواء كان على  
سبيل المجاز والاشتراك وان اراد انهم عرفوا المجاز اللغوي بتعريف شامل  
لهذا النوع فليس الامر كذلك لا اتفاقهم في التعريف على وجوب كون المجاز مستعملا  
في ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاتهم ليست بشاملة له واما تقسيمهم  
المجاز الى هذا النوع وغيره فباعتبار ما يطلق عليه لفظ المجاز لا الممول  
التعريف له فظهر انه لا تفرد للسكاكي في هذا الراي مغايرا للسلف لعل  
وجه التامل اشارة الى هذا النظر والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
تتصور على ستة اوجه والوجه الثالث من هذه النسب الستة يتحقق بين  
الاول وكل واحد من الثلاثة الباقية والآخران منها بين الثاني وكل واحد من الاثنين  
الباقين وواحد منها بين الثالث والرابع فتصير ستة كل منها تبين كلي  
بجانب الحمل وقيد الكلي للاختراز عن التباين الجزئي الشامل وللعموم من وجه  
الذي هو راجع الى السالبيين الجزئيين من الطرفين وموجبة جزئية من جهة الطرف  
والتباين الكلي الى السالبيين الكليتين فيقال لا شيء من المجاز اللغوي حقيقة  
لغوية وحقيقة عقلية ومجازا عقلية وكذا في الباقي فعموم من وجه



في الكلي فموجبه كما بيناه فمواد التحقيق بين الطرفين واقتراح احدها  
ظاهر من تقرير السابق سوى ما بين الثاني والرابع لامتناع  
تحقق اسناد الحقيقة والحجازي في كلام واحد هذا على تقدير ان يكون  
المراد من الاسناد التام الجزئي كما هو الالط واما اذا كان المراد مطلق النسبة  
كما قررناه سابقا فلا يكون كذلك فالمنع حقيقة لغوية وفيه نظر لان  
اسناد المنع الى المقدمة يحتاج الى تجريد معنى المنع عن المقدمة واستعماله  
في طلب الدليل ليلا يلزم التكرار وهو مجاز لانه من قبيل ذكر الكل واران  
الجزء والجواب ان معنى قولنا هذه المقدمة ممنوعة مطلوبة الدليل عليها  
والضيق عبارة عن المقدمة فلا تجريد فيه فان قيل هذا لا يشفي لان الضيق  
عبارة عن فرد المفهوم الكلي للمقدمة المذكورة لا تعريف المنع فالتجريد  
عن ذلك المفهوم الكلي قلت ماهية المنع عبارة عن مفهوم ظلي ولا هو  
لا يتعلق بشئ من المقدمات بل المتعلق هو فرد ذلك المفهوم تامل ولما كان  
الى المدعى مجاز عقلي ظاهر الفساد لان الخصم اذا اراد من المدعى دليلا او مقومة  
لعلاقة يكون المدعى عبارة عن احدها مجازا فيكون اسناد المنع اليه اسنادا  
الى ما هو له فهو حقيقة عقلية الا انه مجاز في الطرفي مثل ما يحكي منه رحمه الله تعالى  
في الحاشية بعد السطور من ان المنع اذا كان بمعنى طلب البيان كان المدعى  
ما هو له للمنع فيكون اسناد اليه اسناد الفعل الى ما هو له عند المتكلم  
فيكون حقيقة عقلية انتهى فلا فرق بينهما في كونها مجازا في الطرف حقيقة  
في الاسناد الا ان احدهما في المدعى والاخر في المنع فان قلت هذا على حذف المضاف  
فتقديره واداد من المدعى منع دليلا او منع مقومته فهو مع عدم ملائمة  
بالعلاقة ليس بحاسم للشبهة فتأمل ولا نقضا لوجه فيه اكتفاء باطناب  
ظرفيه وهو من البلاغة مع انه نكرة في سياق النفي فافهم

هذا في التفسير لقوله لا مناقضة مجازية او حقيقة الخ على تقدير  
صرف الاصل الى الواحدة والمناسب لهذا البيان ان يذكر فوق الاستثناء  
ولا لكنه للتأخير اصلا لا يقال الخ لفصل بيان الوظائف عما قبله لان قوله  
وينبغي يكفي عنه وينبغي جوابا لوال مقدر كانه قيل اذا كان المنقول مقومة  
الدليل كيف لا يتعلق به المناقضة واذا كان دليل كيف لا يعارض  
ولا يناقض وكذا المدعى والنقل اذا كانا مقدمة الدليل كيف لا يمنعان حقيقة  
فاجاب ان الحاشية معتبرة لوجود السند مساويا للمساوي ما كان مساويا  
لنقيض المقدمة الممنوعة والاعم ما كان عامنا منه والاحصى ما كان خاصا منه مثال  
المساوي مثل قولنا في منع الاربعة زوج لانهم كذا لم لا يجوز ان يكون فردا  
ومثال الاعم كقولنا في منع هذا حيوان لانهم كونه كذا لم لا يجوز ان لا يكون  
ناطقا ومثال الاحصى كقولنا في منع ان هذا ناطق لانهم كونه كذا كيف انه  
ليس بحيوان تدبر اما ان يكون اشارة الى ان تغيير النقل والمدعى لا يجابه الافهام  
يكون من التقصير دون تغيير الدليل لا يستلزم المطا ئنيا او الى ان تغييرها  
لو كان مبنيا على الغرض لا يكون من التقصير كما اشار اليه في الحاشية  
اذا عرفت الخ هذا التقدير ينبغي عن كون مدحول الفاء لازما للجملة المحذوفة  
المستعملة للشرط ومثل هذا الفاء فصحة عند صاحب الكشف على ما فهمه  
العلامة التفاتا الى عن ظاهر عبارة حيث قال في المطول وظاهر كلام صاحب  
الكشف ان تسميتها فصحة اعا هي على تقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف  
شرطا يعزى هي التي تفصح عن سبب محذوف وهي جملة شرطية وعند صاحب المفتاح  
على ما قال رحمه الله ايضا واط كلام المفتاح على العكس يعزى هي التي دلت على سبب  
محذوف غير الشرط وقيل هي التي دلت على سبب محذوف سواء كان شرطا او معطوفا عليه



والتسمية بذلك اما لا فصلا عنها عن محذوف واما وصفها يوصف من صحتها  
واما لكونها مقيدة بمعنى بريعا و واقعة موقعا حسنا كذا ذكره في كتابه  
المفتاح فاعرف قدر المعرفة للتوافق لان معرفة الوظائف السابقة لا  
يكون سببا لا شغلا بل لمعرفة الا انه اذا كان الفاء عطفا على قوله فالوظائف  
المذكورة في جواب قوله فان كنت ناقلا او مدعي الاستغناء عن التقدير  
ويحصل التنبيه على الترتيب بين مطالبة الدليل والمنوع التلخيص فتامل  
اذا اشتغلت كلمة اذا ايضا للاهمال بالقرينة وسأني بذكرها ان شاء الله  
كما حضار كتاب والمنكسب ان يقال لنفس الكتاب قيل المضاف محذوف  
وتقديره كدليل احضار الكتاب وهو غير مفيد لان الدليل المشار اليه نفسه  
لا احضار فتامل ويمكن ان يقال انه تمثيل لاثارة المتضمنة في المشار اليه مع  
متعلقها فلا مناقشة اما على نفرا قيل ان الصواب ان يقال اما عليها  
باسقاط النفس اذ هو واقعة لاحتمال ان يكون تعلق المناقضة مفيدا  
بالمجاز العقلي اليها ما اراده دليلها تجوزا وليس كذلك لان تعلق المناقضة  
احد دليلها حقيقة عقلية ولرفع هذا الاحتمال فيد بالنفس وقيام  
المعام على التجوز بالنسبة الى نفسهما فاما قال من الصواب ليس بصواب  
الان التعلق بالدليل بغنى عنه تامل فيه نظرو جواب نقل عنه في الحاشية  
توجيهها وتوجيه النظر على وجهين الاول ان المحصر المستفاد من قوله لا غير  
م لجواز تعلق المعارضة الحقيقية بنفس المدعى المدلل على ما عرفت في الجمهور بانه  
اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم والثاني انه لجواز توجيه النقض و  
المعارضة على نفس المدعى مجازا عقليا او جزويا وتوجيه الجواب من الاول  
بتحريم ان المحصر على من المحققين حيث عرفوها بالمقابلة على سبيل الممانعة  
ومن الثاني بعدم تحقق ورودها على المدعى المدلل في محاوراتهم وعندهم  
تجوزا كورود المناقضة ووجه التبرير يمكن ان يكون لاثارة الى كيفية بيانها

او الدليل وهو في اللغة يقال للمركب الا ارشاد فالاول يطلق على الناصب والذاكر  
وتكون معانيه اللغوية بالوظيفة ثلثة ومثاليها كالصانع والعالم و اصطلاح  
المعقوليين يطلق على معنيين احدهما عام والاخر خاص والاول اقوال يكون عنه  
قول آخر والاقوال يطلق على المعقول والملفوظ اشتركا او حقيقة ومحاذ واما القول  
في النتيجة فهو المعقول فقط كما اشار اليه قدس سره في الحاشية المنقولة منه على  
حاشية المختصر الاصول لكنه فيه بحث وان كان المراد منها المركبات مطلقا  
يدخل فيه المعارف والتفسيديات والمركبة منها ومن الجبري وقوله يكون عنه  
يخرج الكل وان كان المراد القضايا يخرج عنها التعريفات والمركبات التفيدية  
والمركبة من التامة والاضافية ولكن يدخل فيه المركب من القضيتين او القضايا  
مطلقا وقوله يكون عنه قول يخرج المركب من القضيتين المستلزم لكل واحد منهما  
لانه وان كان مستلزما لقول لكنه لا يكون عنه لان الحصول عن الشيء يقتضي  
عليته والمركب ليس علة لحصول الحدس ثبوتها بل الامر بالعكس ولو فرضت عليته  
لزم من مدخلية كل جزء في حصوله وجوده مع ان ذلك القول الحدس بين فيلزم  
حصول الشيء عنه نفسه وتوقفه وتقدمه على نفسه واللازم باطل والملزوم مثله و  
يخرج ايضا المركب من القضايا المستلزمة لعكسها وعكس نقبضها لان الاصل ليس بعلة  
لعكسها ايضا وقيل الاخر لبيان الواقع وزيادة التوضيح الى لايخرج الشيء كما في الثاني  
للمنطقيين كذلك ولا يشار بقوله سواء كان بالاستلزام او لا الى ان المعبر حصول القول  
فقط سواء كان باللزوم كما في الاستقراء والتمثيل لانها لا يستلزم الا بالرجوع الى الشكل  
الاول ولازم الذات كما في القياس المساواة هو الذي كان متعلقا بحصول الصغرى موضوعا  
في الكبرى والقياس الذي يستلزم بوظيفة عكس نقبض إحدى المقدمتين كقولنا  
كل انسان حيوان وكل ما ليس بحجم ليس بحيوان ينتج كل انسان بحجم بوظيفة



عكس نقيض الكبرى وهو كل حيوان جسم وسوار كانت المقدمات يقينية  
او غيرها فيشمل التعريف للصناعات الخفية من اي شكل اقوال يستلزم  
بفسه قولا اخر والا قول على تقدير كون المراد منها القضايا يخرج عنه جميع  
خروج عن السابق وقوله يستلزم يخرج الاستقراء والتمثيل ويخرج الاقضية  
الغير البينة الانتاج لانه المتبادر من الاستلزام ما كان على طريق النظر  
وقوله لنفسه يخرج القياس المساوات والقياس المستلزم بواسطة عكس  
النقيض وقوله يخرج المركب من القضييتين المستلزم لكل واحدة منها ودفع  
سؤال خروج قياس الاستثناء من التعريف غير خفي لمن له ادنى ممارسة في المنطق  
فهذا التعريف شامل للصناعات الخفية الواردة على صورة الشكل الاول البينة  
لانتاج ما يمكن التوصل بصحح النظر فيه او في احواله الى مطلوب جبري هذا  
هو التعريف الاعم عند الاصوليين يدخل فيه المقدمات المرتبة وحدها اي  
مع قطع النظر عن الترتيب الواقع فيها لان الترتيب نفس النظر وهو  
لا يقع مرة بعد اخرى على محل واحد وتدخل ايضا المقدمات المتفرقة لا مكان  
النظر الصحيح فيها ويدخل المفرد ايضا ولا يشار بقوله او في احواله الى دخول مثل  
العالم فانه دليل لوجود الصنائع عند الاصوليين فلهذا امكان وقوع النظر  
في نفسه قال او في احواله كقولنا العالم حادث وكل محدث له صانع وانما قال يمكن  
التوصل دون ما يتوصل بتبنيها على ان الدليل من حيث هو دليل لا يعتبر فيه  
التوصل بالفعل بل يكفي امكانه فلا يخرج عن كونه دليل بان لا يتصرف فيه او في  
احواله اصلا فلو اعتبر وجوده يخرج عن التعريف مالم ينظر فيه لحد ابد او  
المراد من الامكان العام الذي هو مسلوب الضروة عن طرف العدم  
سواء كان طرف الوجود مقيدا ولا حتى يدخل في التعريف ما يتوصل به بالامكان

مخاص كالمقدمات المرتبة وحدها وما يجب التوصل به بناء على فرض  
شيء في الدليل بوجبه ويخرج عنهم ما يمنع التوصل به كذا قيد عن لوازم تحقيقه  
قدس في ثلثه تلخص الاصول حيث قال وحيث اريد بالامكان الامكان  
العام المجامع للفعل والوجوب اندرج في الحد الخ وقيد النظر بالصحيح لثارة  
الى شرائطه بحسب الصورة والمادة اد لو عظمه لزم امكان التوصل بكل نظر  
صحيح كان او فاسدا وهو باطل لان الفلاس بحسب الصورة لا يكون سببا  
ولا انه لتوصل شيء صادا فاما كان او كاذبا وان كان قد يفضي اليه اتفاقا كقولنا  
كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق فانتاجهم لقولنا كل انسان ناطق  
اتفاقي اذ كون بعض الحيوان ناطقا لا يقتضي كون الانسان ناطقا والفساد  
بحسب المادة اما لعدم مطابقة الواقع او لعدم مناسبة للمطابقة اما الاول فلا يكون  
متافيا لتوصل لان المركب من الكواذب اذا كان صحيحا بحسب الصورة يتوصل  
به الى المطابقة صادا فاما كان المطا او كاذبا لانه لا يطلق عليه الدليل عند الاصوليين  
لا شرائطهم الصحة بحسب المادة واما الثاني كوضع ما ليس بدليل مقامه  
مثل وضع البساطة مقام التغير في ثبات الحوادث للعالم بالنسبة الى  
من يعتقد ان البساطة ينتقل منه الى الحوادث ويقول العالم بسيط و  
كل بسيط حادث العالم حادث والنظر هو الترتيب المشهور عند المنطقيين  
وتقدير المطالب الجبري يخرج قول الله فلو قيل بالتصويري لكان له وان  
جرد عنهما فلم يشترك بينهما اعني الموصول الى المجهول ولما كان التوصل  
الى المطلوب الجبري اعم من ان يكون من حيث العلم والظن ومن حيث  
ان يكون توليدا او اعدادا الزوما او عاد تناول الحد للقطعي والظني  
وصح على المذاهب كلها ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام عسى ان ينفعك



في تحقيق المقام والاخير ان تحديد واغا قال في الاول تعريف وفي الثاني  
تحديد تنبها على ان هذا عند اصوليين بمعنى التعريف عند المعقوليين  
بقربينة المقابلة بناء على ان الح دليل على جومية تعريف الاصولي ان تعريف  
الاصولي يحتاج في تطبيقه لخلق الوظائف بالدليل طلاو وبعضا الى تكلف  
وكما كان شأنه كذا فهو مرجوح عما لا يحتاج اليه فتعريف الاصولي مرجوح  
وتصويره بالقياس الاستثنائي اذا كان تعريف الاصولي في تطبيق الوظائف  
بالدليل طلاو وبعضا محتاجا الى التكلف يكون مرجوحا عن المعقولي لكنه  
يحتاج ينبغي تعريف الاصولي فيكون مرجوحا عن المعقولي لعدم احتياجه  
اليه وكان قيل لان احتياج تعريف الاصولي في التطبيق الى يقتضي  
المرجوحية في نفسه وهذا المنع الملازمة في الاستثنائي والكبرى في الافتراض  
مستند بقوله كيف ان المقصود الاصولي من التعريف حصول الاطلاع  
على الماهية والامتيان للافراد بالرائي او بالعرضي وهو حاصل فيه له او كان  
يعارض ويقال ان تعريف الاصولي محير ومحصل للاطلاع على الماهية  
بالذات او بالعرض مثل تعريف المعقولي وكما كان شأنه كذا فهو مرجوح  
عنه فاشارة الخاتمة الى دفع المنع بتحرير المقدمة او الى اثبات المدعى بقوله  
والغرض من تعريف الدليل تسهيل بيان وظائف الدليل والحاصل ان كونه  
تعريف الاصولي لا بالنظر الى نفسه بل بالنسبة الى ما هو المقصود من  
ذكره منها فليكن بالتطبيق لا سولة ووجه التكلف ان توجيه الوظائف الى  
الدليل عند الاصولي بعضا يمنع المقدمة وطلاو كالتقص والمعارضه ومنع  
الدليل عن من يحجونه ويحتاج الى اعتبار شرط التوصل اذا كان مفردا مختلفا  
تعريف المعقولي يحج عنه ماعدا البرهانيات بناء على ان المتبادر من

اللازوم البين وفيه نظور لان اللزوم البين ايضا متحقق في ماعدا  
البرهانيات اذا كانت المقدمات الظنية واردة على صوره الشكل  
الاول فعلى هذا يحجج ماعدا الاقيسة البينية الانماج سوا كانت  
المقدمات ظنية او يقينية لا ماعدا البرهانيات بقوله بناء على ان المتبادر  
استلزام علمه وماعدا البرهانيات لا يستلزم العلم اقول لانهم ان المتبادر  
من الاستلزام قول اخر استلزام علمه لان التعريف للمنطقيين مع  
انهم متفقون لشمول الدليل على الصناعات الخفية وقوله في الخاتمة منه  
او على ان ماعداها لا يستلزم لذاته شيئا فانه لا علاقة عقلية بين الظن  
وبين الشيء الذي يستفاد هو منهم هم ايضا كيف ان ذلك اغايبهم اذا لم  
يكن الامر الذي يستفاد منه الظن او الاعتقاد قياسا صحيحا للصورة  
وقوله لا انتفاء مع بقائه ايضا ماعدا انتفاء الظن مع بقاء السبب الذي  
هو مقدمات القياس على حالها يمنع لان انتفاء الظن يستلزم انتفاء  
بعض مقدمات الدليل الصحيح الصورة مثل الدليل على قولنا زيد سارق  
بانه يطوف بالدليل وكل من يطوف بالدليل فهو سارق فزوال اعتقاد البرهان  
عنه في حق زيد باعتقاد بانه يستلزم انتفاء بعض مقدمات دليله  
وهو الكبرى بجواز ان يكون بعض الدليل ذا هذا نعم لو جعل  
ما يستفاد منه الظن عبارة عن المفردات كالطواف بالدليل وكون مركب  
القاضي على باب الحمام يظهر انتفاءه مع بقاء السبب لعدم العلاقة  
العقلية بينه وبين ما يستفاد هو منه ضرورة عن التعريف  
لعدم استلزامه لكن الدعوى وهو خروج ماعدا البرهانيات عن التعريف  
يحتاج الى ادعاء ان يكون جميع ماعداها كذلك وهو باطل قطعاً فحقق



ان سبب التوضيح خروج ما عداها الا قبل البينة الانتاج  
كوكب التحقيق عن افق الكلام وارتفع وتجاوز الشبه عن صفة الكلام  
بل الاخصر اقول اللزوم البين بعينه الاخصر هو الذي يكفي تصور  
اللزوم في جزم العقل باللزوم بينهما والبين بعينه الاعم هو الذي  
يكفي تصور اللزوم مع تصور اللازم في جزم العقل باللزوم بينهما  
وتجزم باللزوم بين الدليل والمدعى لا يحصل الا تصورهما لان الدليل  
من اقسام النظر والنظر لا بد فيه من الحركتين فمبدأ الحركة الثانية المبادى  
الاولى تصور المدعى ومنتهىها المبادى ومبدأ الحركة الثانية المبادى  
المتناسبة ومنتهىها التصديق بالمطو والجزم باللزوم بينهما لا يحصل  
الا بالحركة الثانية فثبت ان اللزوم بينهما هو البين بالمعنى الاعم فان قيل  
لم لا يجوز ان يجعل الجزم بلزوم المدعى بادراك الدليل فقط مع عدم تصوره  
اولا اقول لو لم يتصور المدعى اولاً لزوم قوت حركة الاولى والتالى بطلان  
النظر عبارة عن الحركتين والمقدم مثله ويمكن الجواب عن اصل  
الابرار باللزوم البين بعينه الاخصر بين الدليل وعلم المدعى فتأمل  
تقسم للحرا قول قد وقع الخلاف بين كثير من الفضلاء في كون ادوات  
في التعاريف تقسيم للحرا والمحدود في جواب السؤال المشهور من  
وجوهين فقال البعض اذا كان بين طرفي ادعاء في الجمع مطلقا  
يكون تقسيم للحرا واما اذا كان ادعاء في الخلق فهو تقسيم للمحدود  
وكل منهما منظور فيه لكن نقل مولانا احمد المحشي في حاشيته على الفنا رى  
عن صاحب كشف البرزوى تحقيقا لايقا بالقبول وهو انه ان كان المعطوف  
والمعطوف عليه مشتركين في لفظ واحد من الفاظ الحرف فهو تقسيم  
للمحدود كما في قولنا الجسم ما يتركب من جوهرين او ماله ابعاد ثلاثة

ومنهنا من قبيل الاول لان طرفي او مشتركين فيما يمكن التوصل بصحيح  
النظر فارجع بطلب التصحيح الى مقامه لكنه بمعنى ان ما بعدها  
الح اقول تقسيم الحرا على كونه متساويا مع برهان المعنى تحت او كما لا يخفى  
على من تتبع او ضاع اللفظ في لغة العرب ومقصوده في ارتكاز هذا التكلف  
بقوله لكن سرمدناج يسلك الطبع اليها في اول الرؤية هي كون ما قبل  
او اثباته الى مذهب التحقيق بناء على تعميم تفسير لفظه فيه لنفسه و  
احواله كما عظم السيرة في تعريف ابن حبيب وما بعده الى مذهب  
المشهور ومالكه حسن فتح تأمل اثنان منها لاهل المعقول احدهما اقول  
يكون عنهم قول آخر والاخر هو اقول يستلزم بنفسه قول آخر واربعة لاهل  
المنقول الاول منها ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه او في احواله الى مطجورى  
والثاني هو هذا مع زيادة قيد نحو الى العلم بمطجورى والثالث ما يمكن التوصل  
بصحيح النظر في احواله الى مطجورى والرابع هو هذا مع زيادة قيد الى العلم بمطجورى  
ما ينبغي عنده الى في توحيد الضمير وتذكير في قوله عنه ونفس تنبيه على ان الاقوال  
لا تصير واحدا باعتبار دخول الهيئة في الدليل كما نبه عليه العلامة الشريف  
قدس سره في حاشيته المطالع وايضا اشارة الى ان النتيجة تابعة للصورة كما  
كما اشار قدس سره في الحاشية المنقولة عنه على حاشيته لمختصر الاصول واما  
قول الشارح في الحاشية المنقولة منه لاحتمال ان التذكير باعتبار عروضا الهيئة  
للاقوال بل اقول عروضا لا اقوال لا ينافي في الدخول بل هو لا يتحقق الا باعتبار  
عروضه لها الا ان يكون مراده بمجرد العروضا اي مع قطع النظر عن الدخول  
في الدليل لكنه فيه ما فيه فالنسبة بين الاصول والمعقولات اي اذا عرفت  
بيان الاجزاء فاعرف النسبة بينهما بحسبها واذا كانت الهيئة دخلة عند  
المعقولات فالنسبة بينهما اما بحسب الصدق فتباين كلي على اي مذهب كان  
منهما لان المرتبة مع الهيئة مباينة للمفرد على مذهب المشهور والتحقيق والمقدم



المنفردة والمنزلة مع قطع النظر عن الهيئة على التحقيق اما بحسب التحقيق  
فقابل الصاد بالصاد اي فقابل الصاد لا صوي بالصاد في الخصوص فاعتبر  
بالعموم لان المقابل للخاص يكون عاما بالضرورة ولو اكتفى بهذا القدر لا فاد المط  
لكنه اكد بقوله والعين بالعين اي العين المعقولة بالعين العموم فاعتبر  
بالخصوص لان المقابل للعموم يكون خاصا بالضرورة مقيد بالطرفين يجوز  
ان يكون على صيغة المفعول حال من العين الاولى والمراد بالطرفين الميم والفاق  
في لفظ مطلقا واليه اشارة في الثانية بقوله اي عين المعقولة مقيد بالميم والفاق  
اشارة الى العموم والخصوص مطلقا انتهى هذا على جعل اللازم في الطرفين للعدد  
لخارج اشارة الى لفظ مطلقا على كونه مفهوما من السابق لان السابق دل  
على ان الاصولي عام والمعقولي خاص والمتبادر منها بغير تغيير تقييد عموم وخصوص  
مطلقا ويجوز ان يكون على صيغة الفاعل حال من فاعل قابل اي فقابل مقيد بالطرفين  
اي العموم والخصوص المفهومين مما سبق بمطلقا او اطلع فقابل مقيد بالطرفين  
اي الاصولي والمعقولي بالعموم اي الاول والخصوص اي الثاني اي فقابل الاصولي  
بالخصوص مقيد بالعموم والمعقولي بالعموم مقيد بالخصوص واعلم ان كون  
النسبة عموما مطلقا بحسب التحقيق بين دليل المعقولي على الاصولي  
على مذهب المشهور اذ كلما تحققت المقدمات المترتبة صادقة كانت الكاذبة  
تحقق للفرد الذي لا يتصف بالصدق والكذب بدون العكس واما بين دليل  
المعقولي على المذهبين والاصولي على مذهب التحقيق فلا بل عموم من وجه لان  
دليل المعقولي يتحقق بدون الاصولي في المقدمات الكاذبة على كون صحة النظر شرطا  
عندهم بحسب الصونية والمادة ودليلهم بدون المعقولي في المفرد ويمكن  
تطبيق عبارة الشارح على العموم من وجه بان يكون مقيدا على صيغة الفاعل عن  
فاعل قابل ويكون المراد من الطرفين العموم والخصوص معا اي فقابل الاصولي

بالخصوص مقيد بالعموم والخصوص والمعقولي بالعموم له بالعموم  
والخصوص واذا كان كل منهما عاما وحاصدا يكون النسبة بينهما عموما  
من وجه ولكن بخلاف لما هو المنقول منه في الثانية ولا يطابق ايضا  
على مذهب المشهور ثبت انه اختار عدم اشتراط صحة النظر بحسب  
المادة عند الاصولي وهو مخالف لتحقيقهم واما النسبة بين الطرفين  
للمعقولي بالنظر الى الماهية في الجملة والتحقيق عموم مطلقا لا يخفى  
فقابل الميم اي ميم المشهور للميم في العموم واعتبر بالخصوص  
فصحف الشين اي فاسقط نقاط الشين المشهور فاعتبر بالمباو  
سواء كان لا يصلح ان يكون نعيما للثاني الذي هو عبارة عن التوصل  
لانه مع بعله بائي عنه اعتبارها بالامكان الخاص واللا ضرورة الوجود  
لا يبياء العادي عنه وتوجيه البعض يكون الضرورة كناية عن الروام  
خلاف الط لانها مقيدة بالقييد المعقولي والظان الضرورة عندهم  
عبارة عن امتناع الانفكاك عقلا وهو لا يجامع بالعادي وتوجيه البعض  
الاخر بان الضرورة بمعنى امتناع الانفكاك عقلا يجامع بالعادي الذي  
هو راي الاشاعرة لانهم لا ينكرون اللازم العقلي بين بعض الاشياء  
مع بعض وان لم يستند التأثير الى الغير وهو ياش عن عدم الامعان  
لان العادي بهذا المعنى لا يقابل القزوم واعلم ان الايق لهذا التعيم ان يقع  
بعد قوله والمعنى العام المجامع للفعل والوجوب اذ سواد كان ذلك المعنى عاديا او اعدا  
او لزوميا او تولى ربا والفعل بالنظر الى العادي والوجوب بالنسبة الى الثلاثة الاخرى  
ما يشهد على هذا التوجيه ما فعله سيد المحققين قدس سره في غلثية مختصر  
الاصول في بيان فوائد قيود هذا التعريف حيث قال والمراد من الامكان



العام المجامع للفعل والوجوب وبعد تحقيق هذا القول بلوزمه قال وصحت كان التوصل  
اعم من ان يكون الى علم او ظن توليديا او اعداديا او لزوميا او عادة تناول التعريف  
القطعي والظني وصح على المزا هب ظهرا انتهى كلامه ومن نظرا لانضاف الى  
سوف كلامه قدس علم ان هذا التعيم هنا ليس بواقع موقعه سواء من قلم الدليل  
قبل سطروا حرا بالاشتباه عاديا او اعداديا الخ لثباته او الاختلاف الواقع كيفية  
افادة النظر العلم بين الاشاعرة والحكماء والمعتزلة ذهبت المعتزلة الى ان حصول  
العلم بالباطل بعد النظر اعادوا لزم بالتوليد والاصل فيه انهم يثبتون لغير الله تعالى  
تأثيرا في بعض الاشياء الخادثة مثل الافعال الصادرة عن العباد ويقولون ان فعل  
العبد اما صادرة عنه بالمباشرة هي الافعال الصادرة عنه بلا واسطة فعل اخر منه كترتيب  
الواقع في النظر او بالتوليد ولو ان يوجب فعل لفاعله فعلا اخر مثل النتيجة المتولدة  
عن التعريف ومثل حركته البدوية وحركة القلم وذهب الحكماء الى ان حصول العلم بالباطل  
بعد النظر الصحيح انما هو على سبيل الاعداد واللزوم لان النظر الصحيح اذا غلب الزعم  
يجب فيضان النتيجة من المبادئ العالية عليه والاصل في ذلك انهم زعموا  
ان المسند الذي يستند اليه الحوادث موجب دعاء الفيض والافاضة منه يتوقف  
على استعداد استرعى بذلك الفيض فافاضة العلم بالباطل يكون باعداد النظر الزهن اعدادا  
تاما بحيث يستعمل لا سلفا صفة العلم من ذلك المبدأ الفياض وجوبا ولزوما  
وذهبت الاشاعرة الى ان حصول العلم بالباطل عقيب النظر لا يكون الا بحجتيان العادة  
يفيضانه لا بالتوليد ولا بالاستلزام والاصل فيه انهم يقولون بلسان جميع الممكنات  
الى الواجب نقا وتقدس بلا واسطة وانه قادر مختار لا يجب عنه ولا عليه صدور شيء فلا  
علاقة بين الممكنات لحصول شيء عقيب البعض كاذلة العطش عقيب شرب الماء والاسراع عاكس النار  
فلا نزاع ان العلم بالباطل النظر ممكن حادث محتاج الى المؤش ولا مؤش سوى الواجب بخانه بقا ثبت انه صادر عنه  
بلا وجوب وهو اعمى او اكبر فيكون عاديا لان الامام الخي الرازي فوكس من الاشاعرة ادعى الوجوب العقلي  
بين النظر الصحيح والعلم بالباطل لا تعرض للافاضة والتوليد ولست علمه وحقيقه الرواق في شرح  
العصدية عقليا مع بعض وان لم يستدل والتأثير الى غير الواجب نقلا لان نفى التأثير انما سلمه نفى التوقف لا

لانفي اللزوم فارجع الى مقامه فالنسبة على بعض الاول من البين فيه جناس  
خطي اذ يتحمل ان يكون بتشديد الياء ليكون المعنى فالنسبة على الاول مباينة  
لكن الثاني ظ اى ان النسبة على اعتبار اماكن الخاص في الاصول وضروة  
الوجود في المعقولي تكون مباينة وبها بالنسبة الى تعريف الثاني للمعقولي  
واما التعريف الاول الذي كان اعم من الضرورة والامكان على ما اشار هذا الى  
بقوله سواء كان بالاستلزام او لا فمفهوم من وجه الاجتماعها في الامكان الخاص  
بالفعل ويتفرد الاصول في مادة يمكن التوصل ولكن لم يتحقق لعدم وقوع  
النظر فيه من احراز اكمات شمول التعريف لهذه ويتفرد المعقولي في  
ضرورة الوجود وعلى الثاني اى على اعتبار الامكان العام المجامع للفعل  
والوجوب في الاصول والضرورة في المعقولي فمفهوم مطلقا فالعام الاصول  
لا اجتماعه بالمعقولي في كل ما يجب التوصل فيه وانفراجه في الامكان لكن  
هذا التقرير بناء على ما زعمه الشارح من اجتماع تعريف الاصول معه في الدليل  
المركب من الكواذب كما فهمه مخلصق واما على التحقيق فمفهوم من وجه الاجتماعها  
في ضرورة الوجود بالنسبة الى الدليل الصادرة المقدمات وانفراد الاصول في  
مادة الامكان بدون المعقولي وانفراجه في مادة ضرورة الوجود بالنسبة الى الدليل  
الكاذبة مقدمات بدون الاصول اذ التوصل عند الاصول مشروطة بصحة المادة  
والصوت فلا توصل عندهم في الدليل المركب من الكواذب لا بالوجوب ولا بالامكان  
ونقل عنه في الخاشية وينبغي ان يعلم ان بيان النسبة الثانية بناء على التعريف الثاني  
من المعقولي وعلى التعريف الاول من المعقولي يكون مساويا فتأمل اقول لعل وجه  
التأمل تبينها على ان تعيم الشارح لتعريف الاول للمعقولي بقوله سواء كان بالاستلزام  
اولا يوجب تعيمه لالامكان والوجوب فيكون مساويا بالاصول ويمكن ان يكون



وجبه الاشارة الى ان المعقولي يتفرد في توصيل دليل المركب من الكواذب والا  
صوي يتفرد فيما يمكن التوصل ولم يقع بالفعل ومجموعان في التوصل بالفعل  
في دليل المركب من المقدمات الصادقة سواء كان ذلك التوصل بالاجاب  
مكافئ البرهانية او لا مكان الخاص كما في غيره والحاصل ان النسبة بين تعريف  
الاصوي وبين تعريف الثاق للمعقولي تبين وتعريف الاول عموم من وجه  
على الامكان الخاص واما على الامكان العام فبينه وبين الاول والثاني للمعقولي  
عموم من وجه ينبغي ان يعلم هذا المقام على ما قررناك من المرام فمنع مقدمته  
جواب لقوله اما على دليلها لا يخفى عليك ان منع المقدمة على اطلاقه ليس من  
الوظائف لان مقدمات الدليل لو كانت بدلية باسرها او نظرية معلومة لا يليق  
ان يمنع الا ان الاول بلا سند مكابرة والثاني خارج عن النظر لاظهار الصواب الا  
اذا كانت معلومة بالظن ومطلوبة بالعين مثلا فعلى هذا ترك من السج  
اما اعتمادا على سبق المناقضة محار الغويا من قوله لا بد في المنع من شاهد حتى يكون مجموعا  
او اختيارا للاهتمام في كلمة اذلة قوله اذا استغلت لكن الثاني ظاهرا ما وعدناك في  
بائناة للقرينة سابقا اذا علم ان للمنع معنيين احدهما عام وهو الرد الشامل  
للمنوع الثلاثة والاخر خاص وهو ما سيجد كونه امتن واذا به ههنا المعنى العام  
يكون محتملا للغصب في الاول الامر وهو ابطال المقدمة المعتبرة وان اريد الخاص  
يكره التكرار لان المقدمة ماحوثة من مفهومه فلا حاجة الى ذكره فلو لم يكن  
عنه المطالبة محار اى من قبيل اطلاق المقيد على المطلق او من باب اطلاق  
الم الكلى على الجزى ولو قال منع بلا تقدير وعرفه بلا معاقبة شيء لكان سليما عن التكلف  
حقيقة او حكما هذا جوابا لسؤال اورد ابو الفتح في خلاصة الحنفية من ان كلمة ما لو كانت  
عبارة عن القضية يلزم ان لا يصدق التعريف على الشرايط من اجاب الصغرى  
وظلمة الكبرى مع انها مقدمات بالمعنى المفهومنا فلم يكن جامعا وان كان عبارة عن

مطلق الشيء يلزم ان يصدق التعريف على الوليل ونفس المسند وعلمه  
وغيرها من العقل مع انها ليست من المقدمات فلم يكن مانعا فاختار  
الشيء ههنا شقا ثالثا ليكون جامعا وما نعا فتأمل ولا بد دخول نفس  
وفيه نظر لان القضية جنس يطلق على القليل والكثير فيصح ان يقال  
للدليل المركب من القضايا انه قضية فان قلت ان الدليل المعتبر عند المعقولي  
مركب من القضايا والبرهنة والمركب من الدامخ والخارج خارج اقول على ان  
القاعدة المذكورة منقوض باطلاق القوم على مثل السرب المركب من  
الجوهر والعرض فالجواب للدليل المعتبر عند الاصوي الذي عبارة عن  
المقدمات المتفرقة او المقدمات المرتبة مع قطع النظر عن البرهنة ويمكن  
ان يقال المراد بالدليل ههنا هو الدليل عند المعقولي لعدم التكلف في توجيه  
الوظائف اليه كما ان يحناه الا او مطلق الدليل لكن عدم دخوله بملاحظة غير  
صحة الدليل على تفصيل بالدليل الصحيح لان الشيء لا يمكن ان يتوقف  
على نفسه فلا يلزم الاستغناء عن التفسير المذكور واما فائدة التفسير  
على تقدير خروج نفس الدليل بكلمة ما فهي دخول اجزاء الدليل بناء على ان  
المتبادر من التوقف التوقف بلا واسطة وتوقف الصحة على الاجزاء بواسطة  
الدليل فيلزم ان لا يصدق التعريف عليها فاحتاج الى تفسير صحة الدليل  
بالدليل الصحيح ليكون التعريف شاملا لها فان قيل اذا كان المراد كذلك لم عدل  
عنه الى هذا اقول لا فائدة المبالغة في لزوم الصحة للدليل فتحقيق المقام على هذا النظام  
يدفع كثيرا من مفاسد الاوهام واعلم انه قال مولانا عصام الدين في شرحه على العضدية  
ان تعريف المقدمة على هذا الوجه يوجب ان يثبت المانع توقف صحة الدليل على ما يمنع  
حتى يكون منعه مجموعا منه وذلك مشكلا في كثير مما شاع فيه المنع كنتاج الدليل واجاب  
الصغرى وظلمة الكبرى فان توقف صحة الدليل هذه مما لجواز توقف الصحة على اندراج الاصغر تحت  
الكبر بواسطة الاوسطة ويكون هذه الامور من لوازم ذلك الاندراج ولازم الموقف عليه



لا يجب ان يكون موقفا عليه واثبات التوقف دون شرط القتاد على ان منع  
ما يلزم من صحة الدليل من غير توقف نافع وموجه في قبح الدليل فلو كان المنع  
طلب الدليل على المقدمة بالمنع المذكور لورود ذلك على حصر وطيفة السائل  
بعد الاستدلال بالمنع والنقض والمعارضه اجاب ابو الفتح عن الاول بان المانع  
من حيث هو مانع لا يجب عليه اثبات شيء اصلا بل يكفي مجرد احتمال وقوعه  
بان منع اللازم الغير الموقوف عليه محتملا عقلي لا دليل على وقوعه والحصر المذكور  
استقرائي فلا يقيح فيه ذلك الاحتمال انتهى وقد اجيب عن الاول باثبات التوقف  
بان للتوقف معينين احدهما خاص وهو عدم حصول الموقوف الابعاد حصول الموقوف عليه  
والاخر عام وهو لولاه لا يمنع الموقوف واذا كانت المواد بالتوقف ههنا التوقف  
بالمعنى الثاني يثبت ان يكون لازم الموقوف عليه للشيء موقفا عليه لذلك الشيء لان  
لوازم الموقوف عليه موقوف عليها لذلك الموقوف عليه بمعنى لولاه لا يمنع لان انتهاء  
اللازم يستلزم الملزوم والموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فيلزم من  
توقف الشيء على الشيء توقفه على لوازم ذلك الشيء من جهة الصفات او الذات  
اي صحة الدليل ونفيه فقدم الصفة على الذات اهتماما لشكها فيها شطرا او شرطيا  
او علميا قربا من تصرف التعريف عن الظل لان المتبادر من توقف الدليل الصحيح لا  
شكالة على الجزاء وتوقفه على امور خارج عنه ومن تقدير التوقف بمعنى الا حصر وهو  
توقف التقديري فلزم ان لا يصرف التعريف في الظل على الجزاء لكونه غير خارج والاستلزام  
لكونه غير متقدم عليه مع انه من المقدمات فظهر ادراج الاول بقوله شطرا او شرطيا  
اي لو كان ذلك الموقوف عليه خارجا عنه نحو الشوط اللبي واخلافه نحو الجزء لان  
توقف الشيء على امره موجب المغايرة له لا الخروج عنه والمغايرة بين الكل والجزء  
ثابت ودرج الثاني بقوله لمبا او علميا او سويا كان ذلك الموقوف مما يتوقف وجود  
الدليل في الخارج على وجوده في الخارج نحو الاجزاء والشرائط وعلى هذا يكون التوقف تقريبا

او مما يتوقف وجوده في العلم على وجوده في العلم مثل الاستلزام واعلم من التقدي  
لان الاستلزام يوجد بعد وجود الدليل الصحيح في نفس الامر لكن تصديق  
ان الدليل صحيح لا يمكن الا بتصديق الاستلزام المطاف بالمواد بالوجود الخارج  
الوجود النفس الامري واما اطلاق الخارج على نفس الامر فكثير شائع في كلام القوم  
كما قاله مولانا ميرزا جان في تحاشية حكمه العين او الوجود الاصيل كما اخذ الفاضل داود  
في تحاشية الشمسية واما تاويل البعض بالتقريب فليس بشيء لجريانه في العلم لعل التدبير  
لثابة الى ما ذكرنا هكذا ينبغي ان يعلم هذا المقام فانه خفي على كثير من الاقوام  
طلب الدليل على المقدمة عدل عن التعريف المشهور بين القوم باضافة المقدمة  
الى الضمير الرابع كالدليل ليلاديوهم ارجاع الضمير الى الدليل كون المقدمة مقدمة الدليل  
المطالبة بالمانع فيتفرع عليه سؤال الدور ويحتاج الى ما هو خلاف الظن من الاستحداام وغيره  
وليلاد يحتاج الى تجريد المقدمة عن الدليل المعتبر في مفهومها والى تجريد المنع  
عن الدليل حين تعلقه اليه عند من يجوز منعه على المقدمة المعينة فيدها  
بالمعينة لثابة الى المطالبة على غير المعينة ليس من الوظائف مع انه يجوز له ابو الفتح  
وقال ان المطالبة على مقدمة غير معينة نافعة لا مانع عن اعتبارها في قانون القول  
بان اعتزال الشيء يكون التعريف على مذهب القدماء او على المتأخرين لغرض من  
الاعراب اقرار منه بعدم جامعته لجميع الافراد فلا يلزم ان يكون من الوظائف  
ليس بموجه لان اعتزاله لمنع الدليل فقط كما يشهد عليه قوله او على مذهب  
من منع منع الدليل فعلى هذا الجواب لابد ان يكون جامع لجميع افراد المنع  
سوى منع الدليل لانه ليس من الوظائف عنده اعلم ان المطالبة على المقدمة  
الغير المعينة لا محالة ان يكون المقدمة معينة عند السائل لكن لا يعينها  
او غير معينة فان كان الاول فهو خارج عن قانون المناظر اذ هو ليس



لاظهار الصواب بل لا لغاء المعلل في تكليف ما لا يطاق وان كان الثاني فهو  
لايج اما ان يكون السائل عالما بفساد الدليل ولا يعلم ان ذلك الفاد في اتي مقدمة  
من مقدمانه او متردد في صحة فعله الاول تكون وظيفة مطالبة مقدمة غير  
معينة بل نقض الدليل الفاد المعلوم عنده وعلى التثنية منع الدليل عنده من  
يجوز او منع كل من المقدمات فظهور ان المطالبة على مقدمة غير معينة ليست  
من الوظائف فلذا قيد بها بالمعينة مع ان مطالبة ما لا عند بخصوص طلب  
للجسول عند المحققين كما لا يخفى على المتتبعين والمشروران التساوي و  
اخوانه بهذا مقصودة على ان تكون بين السند ونقيض المقدمة المم وعلى ان  
تكون باعتبار التحقق والوجود لا بين السند وخفاء المقدمة المم لان السند من  
الضرديات والخفاء من التصورات والنسبة بينهما ليست على ما ينبغي كما قال  
ابو الفتح كذا فتأمل ولا باعتبار الصدق والحمل لان الاصل كون النسبة بين القضايا  
باعتبار التحقق وبين التصورات باعتبار الحمل لكن قد يكون بين التصورات  
باعتبار التحقق ايضا كالنسبة بين الجسم واللون فانها باعتبار الحمل المبانيه وباعتبار  
التحقق العموم مطلقا اي كلما تحقق اللون تحقق الجسم وليس بالعكس كالسواء  
كفردية الاربعة وصوره الدليل الاربعة منقسمة بمساويين وكل ما كان  
كذلك فهو زوج الاربعة زوج ويقول المانع في منع الصغرى لانها منقسمة  
لم لا يجوز ان يكون فردا ونقيض المنقسمة غير منقسمة والسند الذي هو الفردية  
مساوية لهما تأمل كانه انية الشيء يمنع انه لا حيوان وصوره الدليل هكذا  
هذا لا حيوان وكل لا حيوان مجاد والنتيجة بما جاد فيقول السائل في منع الصغرى  
لانهم ان هذا لا حيوان لم لا يجوز ان يكون انسانا ونقيض الالحيوان حيوان  
والسند الذي هو الانسان لا حيوان منه كحيوانية يمنع انه لا انسان صورة الدليل

هكذا هذا الانسان وكل الانسان ليس بناطق هذا ليس بناطق فنقول السائل  
لانهم انه لا انسان كيف وهو حيوان ونقيض الانسان انسان والسند  
الذي هو الحيوان اعم من قوله كحيوانية يمنع انه انسان يعني اذا منع  
هذا انسان مستلزام يكون حيوان يكون السند اعم من وجه لان النسبة  
بين نقيض الاحصى وعين الاعم العموم من وجه وبين نقيضها العموم  
مطلقا مقصودا وبين نقيض الاعم وعين الاحصى تبين كل ما يقوى المنع بوزعم  
المانع وعرفه مولانا عصام الدين بانه ما يذكر لتأييد المنع بان يكون ملزوما  
لخفاء المقدمة وعرفه السيد سند قدس سره ومولانا الحنفية بانه ما يذكر لقوة  
المنع بوزعم المانع وان لم يكن مفيدا في الواقع وعدل المص عنهما لورود الاعتراضات  
وقيل من التعريف قاصر عن افادة المرام الاظهر ان يقال ما يذكر عقيب المنع  
ويقوى بوزعم المانع ولا يخفى عليك ان ذكر عقيب المنع يفهم من تقوية بوزعم المانع  
فلا حاجة لذكره في التعريف ولا قصور فيه عن افادة المرام ولا جاز ان يبطلها  
ابتداء اي قيل المطالبة لا احتمال ان يطلع بعد تعليل المعلل على صحة ما فيكون ابطاله  
ابتداء لغوا وما بعده فليس كذلك فيصير ابطالها اي على طريق المعارضة  
هذا الكلام منه مخالف لما مر من الحصر في قوله واما على نفسها فالمناقضة مجاز عقليا  
او حذوبا لا غير من النقص والمعارضة على ما نقل عنه هناك ان هذا مبني على مذهب  
قوى وهو ان المعارضة ابطال الدليل لا المدعى ولا ان يمنعها هذا انما يكون اذا كان  
فاد المقدمة معلومة عند السائل بالكب او بالبداهة لكنه لم يظهره فنعه اولاد  
فنبطلها مطلقا اي بالدليل ان كان فاد الدليل المقدمة كسبيا والتنبية ان كان  
بدهيا وفيه تأمل فتأمل قال في الخاتمة المنقولة عنه ان هذا اشارة الى سؤال  
وجواب ومنشأه انالانم انه يحجج عن الغصب كيف انه ابطال للمقدمة وقد عرفت



انه غصب والسؤال ان هذا الكلام يدل على ان التقيض والمعارضه غصب  
ايضا لانها ابطال والجواب بان فيها ضرورة لا السائل لم يعلم ان الفاضل اي  
مقدمة والمنافضة ليست كذلك هذا حاصل ما نقل عنه وقيل اشار بالاول  
الى سؤال انه يجوز ابعاض الا بطل بعد المنع لا قبله مع ان العزل يمكن او لا ايضا  
والثاني الجواب انه لا يمانع مما هو منصب له ساع له العزل فاما قيل فلا  
والاعلى صحة جميع مقدماته لا يخفى عليك ان الدليل الواحد لا يدل الا على اثبات  
حكم واحد الان يقال ان الدلالة على صحة جميع المقدمات يمكن ان يكون باثبات  
حكم واحد يفهم منه صحة الجميع ضمنا لا باثبات كل منهما مثل ان يقال في مقابلة  
من منع الدليل ان هذا الدليل بجميع مقدماته صادقة مع رعاية الشوايط  
وكل ما كان كذا فهو صحيح فهذا الدليل صحيح ثم يستدل بصحة كل منها  
ان اراد بالكل المجموع يلزم الاستدلال بالشئ على نفسه وان اراد الافرادى  
قال استدلالهم لان صحة فرد منها لا تدل على صحة المجموع على انه ليس محتاج  
لا استدلال لان اقامة الدليل على كل مقدمة تغني عن الاستدلال على صحة المجموع و  
المناسب ترك قوله ثم يستدل الى اوقيم والاقتصار على طبق واما الوظائف  
تفصيل لما وعد بقوله ستعلم وظائف منع المقدمة ومستند سواء كان  
ملتزما الدليل للمدعى هذا بالنظر الى استلزام قبيل الاستثناء واما الافتراض  
فليس كذلك سواء كان مركبا من جملتين او من شرطيتين مثلا اذ استدلال  
المعلل على قوله بعض الحيوان ليس بناهق يدلل كل انسان حيوان ولاك  
من الانسان بناهق من الشكل الثالث فقال المانع لانه استلزام هذا الدليل  
بقولك بعض الحيوان ليس بناهق فلا يجوز ان يستلزم بعض الحيوان  
ناهق لا يفيد تحريم المدعى كذلك اذا استدلال على قوله قد لا يكون اذا كان الشئ

حيوانا كان ناهقا بقوله كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا وليس البتة  
اذا كان الشئ انسانا كان ناهقا من الشكل الثالث فاذا منع الاستلزام  
لا يفيد تحريم المدعى كذلك او الاستلزام في المقدمة الشرطية هذا ايضا  
محتض بالاستثناء تامل وتغييرها هذا مستلزم بقول المنع من المانع  
لعدم الاثبات فيه وهذا التغيير يكفي في تغيير الدليل بملتزام تغيير الجز  
تغيير الكل ووثيق التغيير بتدليل حرف العطف وتركه الجار وعدم الاثبات  
اي للم كما اشترناه اما بالاقامة والظ من هذا التبريد ان المعلل بعد اثبات المقدمة  
بالاقامة او بالتحريم لا يحتاج الى ابطال السند المساوي لكنه مخالف لما حققه مولانا  
عصام المله والدين من ان دفع السند المساوي بالمنع او الابطال واجب على  
المعلل بعد اقامة الدليل على المقدمة اذ لو لم يدفعه لم ينفع الاستدلال بوجود  
المعارض هذا بين وان كان مخالفا لما اتفق عليه القوم من ان السند لا يدفع  
بالمنع اصلا ولا بالابطال الا اذا كان مساويا والانتقال من تعليل الى تعليل آخر  
سواء كان هذا الانتقال بتغيير مقدمة او عام الدليل وان كان الظا الثاني  
لغرض من الاغراض مقارنا لظهور الصواب حتى لا يخرج عن اغراض المناظرين  
مثل ان يكون غرض المعلل القاء المانع الى بحث اثبت عليه اعتناء على حله عند  
المانع كذا وكذا كالموخل في السند ويوجب تحري بالنظر الى مقصود المعلل  
وهو اثبات المقدمة الم اذ هو واجب عليه من حيث يقصد اقام التعليل  
ويقدر عليه واما اذ لم يقصد او عجز عنه فلم ان ينتقل الى بحث آخر مثل هذا القول  
مخصوص بالثالث اي تغيير المساوي ولا يخفى ان هذا التخصيص بالنظر الى  
اعتقاد المانع فيجوز جريان الدخول فيه ايضا لعل نعيم بعض المحشي بهذا الاعتبار  
نقلا عن السيد السند الشريف هذا النقل عنه قدس سره باعتبار استعمال هذه الدخولات



و هو جلي زلزل  
على صبر

في الكتب كذا فيه بعض المحشى تأمل لعل وجهه ان اظهار الفساد المذكور مع  
اعم من ان يكون في نفسه او في سنده او في قبيل الثاني والحاصل اي  
حاصل ابطال السند لا حاصل الدخولات كما يتوهم من التكر عقيبها لم ينقل  
مانعا ومعللا باعتبار ان نظرا لما منع في الوظائف كلها الى منعه ونظرا للمعلل  
الى تعليله ودفع السؤال في صورة الدخولات بتفسير ياد في التفات ما و بال  
اي بطلان الا حصص كما هو المفهوم من السياق فيقدار من حيث انه مثبت  
للمقدمة الم لا من حيث انه مبطل لا حصص كذا ابطال المساوي لان نفعه ليس من حيث  
انه سند ومقوله للمنع لان بطلان المقوى للشيء لا ينفع في بطلانه بل من حيث انه  
لنقيض المقدمة الم في بطلان احد المساويين يستلزم بطلان الاخر فتثبت المقدمة  
لا امتناع ارتفاع النقيضين قبل عليه ان المتساويين ما لا يحقق احدهما بدون  
الاخر لا ما يمنع تحقق احدهما بدون الاخر فلا يلزم من بطلان احدهما بطلان الاخر  
اجاب عنه مولانا عصام الدين بان انتفاء احد المتساويين لا يكون بدون انتفاء الاخر  
وان لم يستلزمه فبانتفاء السند المساوي ينزفع المنع وتثبت المقدمة  
فلا نه مضر للمعلل لان الاعم المطلق من النقيض يكون شاملا للمقدمة فابطلاله  
يستلزم ابطال المقدمة مثل ابطال الحيوانية سند المنع انه انسان بعدم  
التفصيل الا ان الاعم المطلق من النقيض قد يكون اعم من وجه من المقدمة  
فابطاله يستلزم ابطال النقيض فتثبت المقدمة لا امتناع ارتفاع النقيضين  
مثل ابطال الحيوانية سند المنع انه لا انسان اذا ابطال الحيوانية يستلزم ابطال  
النقيض وهو الانسان فتثبت المقدمة وهي الانسان لعل وجه التأمل ثمة  
الى هذا تأمل متعلقا بكل واحد اي المنع مجردا كان او مع السند والسند  
مساويا كان او غير فلا يسمع مخالف لما بيناه من ان منع السند المساوي

الدليل هكذا ان ناطق الانسان  
سنة الانسان و كل انسان حيوان  
هذا الانسان لا يمكن ان يكون  
ليس ناطقا لان المنع لا يكون  
فكانه الحيوان اعم من اعم  
بطلان النقيض المقدمة تأمل  
تفادى

او ابطاله بعد اثبات المقدمة المم موجه لكونه معارضا بل ويجب ان اعتبر السائل  
ببر الحقيقة على وجهين احدهما تعميم كل منهما بكونهما مجردا او مع السند  
اخر تعميمهما بكونهما حقيقيا او محازيا لغويا او حرفيا او عقليا الان وجود الحقيقة  
في المضاد غير ممكن قوله بلا تشبث الاثبات المقدمة ولا من التثبيت لاها يعني  
لا ابطال اللازم في التثبيت لاثبات المقدمة ولا من التثبيت لا ابطال السند  
بل مجرد ان يقال ان منعك مردود بلا دليل الى ابطاله كما هو الظاهر في  
قوله بان يقال الظ انه متعلق بالبراهة والمراد من التعلق المعنوي  
لا الخوي مع المسامحة المذكورة في الحاشية من وجهين ويحتمل ان يكون  
تعلقه بتعلقا هو صبر كان او حال عن اسمه على تقدير كونه تاما ولذا قال الظ  
يالي عنه الذوق الملايم للزوف ان يكون التسليم بعد المنع بعينه الرد  
ليكون شاملا للمنع لعدم اختصاصه بالمناقضة ومنشأه ذاتي كذا قال في  
قال في الحاشية المنقولة عنه الاولى فهك من هذا ذاك ولولاه ولا يخفى وجهه على من له  
ذوق سليم تدبر انتهى وجهه الموافقة في الخطاب بين السياق والسباق وكون  
المنشاء مقدما على المفهوم في الطبع فليقدم في الموضع والاشارة الى المتأخر  
بهذا القوية في المرتبة من الغلط المفهوم منه والى الغلط بذلك بعد النسبة  
وغيبة الضمير في الاية لسبق مرجعه وهو المفهوم اي الحكم ببطلان الدليل بهذا التفسير  
صرف للتعريف عن ظاهرة لان الظ ابطاله بدليل الخلف او يستلزم الفساد ووجه  
الصرف ليشتمل تعريف النقض للحكم بفساد دليل قاسد ببراهة العقل بلا  
احتياج الى اقامة شاهد الخلف والاستلزام والحاصل ان النقض هو الحكم بفساد  
الدليل بسبب الخلف او يستلزام الفساد والترديد طبع الخلق فبراهة فساد  
في قوة الاستلزام بخلاف ما يحكم به براهة العقل وهذا الخلاف مح فتثبت ان الحكم



بفاحه بسبب استلزامه المحال فيكون داخل في الشق الثاني والتقابل باعتبار  
حكم خاص بالاول فيه والاولى ان يقال والتقابل بالاول باعتبار حكم خاص فيه وهو  
دفع لسؤال ان الخلف داخل في استلزام الفساد لكنه له حكم خاص يستعمله في بيان  
الوظائف وذلك في الافتراض المحلي مثاله الكلام مستند الى ذاته تعالى وكل مستند الى ذاته  
فهو صفة اذلية الكلام صفة اذلية وينقض بخلفه بان يقال دليلك جار في الخلف  
بانه مستند الى ذاته تعالى وكل مستند الى ذاته تعالى فهو صفة اذلية والخلق صفة اذلية  
مع تخلف حكم المدعى عنه لان الخلق امر اعتباري لا يتصف بالازلية والحدوث ولا تفاوت  
في الدليلين الا في الموضوع ومثال التفاوت في المحكوم عليه للثبوت كقولنا اذا كان  
الكلام مستند الى ذاته تعالى كان صفة اذلية وكلما كان صفة اذلية فهو موجود في نفسه  
فاذا كان الكلام مستند الى ذاته تعالى كان موجودا في نفسه وينقض بالخلق بانه  
اذا كان الخلق مستند الى ذاته تعالى كان صفة اذلية وكلما كان صفة اذلية فهو موجود  
في نفسه فاذا كان الخلق مستند الى ذاته تعالى كان موجودا في نفسه مع انه امر اضافي  
لا وجود له في نفسه ولا تفاوت بينهما الا في المحكوم عليه نفيا واثباتا تعميم  
للعين اي عين المتكرر من جهة الاثبات بالنظر الى استثنائهما عين المقدم اذ من  
من جهة النفي بالنظر الى تقييد الثاني والنفي ههنا بعينه الرفع سواء بالاجابة  
او بالنفي اذ قد يكون الثاني سلبا ورفعه يكون بالاجاب والمراد بالجزء المتكرر  
المقدمة الاستثنائية فقط لا مع الثاني كما فهمه الفردي كذلك مثاله كقولنا  
لو لم يكن الكلام اذليا لم يستند الى ذاته لكنه مستند فهو اذلي وينقض بخلفه  
بانه لو لم يكن الخلق اذليا لم يستند الى ذاته لكنه مستند فهو اذلي والتفاوت  
في الجزء المتكرر وهو لكنه لكون الصيغة الاولى للكلام وفي الثاني للخلق وقيل في  
مقدم الشوطية تفاوت ايضا لكنه اذا قرر القياس يتركز الى الكلام اذلي واللام

يستند الى ذاته لكنه مستند فهو اذلي لم يظهر التفاوت في المقدم  
او يقال في النقص الخلق اذلي واللام يستند الى ذاته لكنه مستند فهو اذلي  
بلا عين اذ تعيين المنع انما هو تعلقه للمقدمة وقائده قوله فاحرها بالجوهر  
والاخر بالانحد دفع توهم نشاء من قوله منعان متعلقان بمقدمتين  
اذ يتوهم ان كل واحد منهما متعلق بهما او كلاهما متعلقا بهما في منع  
المقدمة الاولى اقول في تصور توجه المنعين فكانه اذا قال الناقض لم يستدل  
اذلية الكلام ان دليلك جار في الخلق متخفا عنه حكم مدعاه وكل دليل  
كان كذا فهو فلهذا دليلك فلهذا فيقول المستدل لانه الجريان في الخلق  
اذا اعتبرنا في استناد الكلام الى ذاته تعالى قيد او هو موجود او هذا لا يجري  
في الخلق لكونه امرا اعتباريا ولو سلم جريانه لانسلم التخلف عنه بل انما يتخلف  
اذا كان المراد من الخلق نفس الاعتبارية كما فهمته اما اذا كان المراد التكوين  
الذي صفة وجودية زائدة على ذاته تعالى كالقدرة والارادة فيكون داخل في حكم  
المدعى فلا يتخلف عنه كما قال الخنفية كذلك يلزم اعتراف فساد الوصل  
لان منع الجريان يستلزم الاعتراف بالتخلف واذا منع التخلف بلا تسليم  
الجريان يكون قاطعا بوجود الملزوم بدون اللازم وهو فلهذا ايضا منع التخلف  
بلا تسليم الجريان يستلزم القول بان هذا من مدعى دليلنا لكنه لا يجري فيه  
وما هذا الا اعتراف بفساد الدليل فتأمل اشارة الى ان الدليل المستنط  
من التخلف لا ينقض بدليل التخلف والا يلزم اعتراف من الناقض لفساد  
دليله ايضا فاللازم بطل الملزوم مثله واما نقض الدليل المستنط من الاستلزام  
والتخلف فحائز ايضا والحاصل ان صورة المحتملة بالنظر الى النقص اربعة  
واحد منها محتنع والباقي ممكن في نفي بيع الغائب نقل عنه في الخاتمة

هو الخلق ليس



الاولى ان يقال في عقد الغائب يظهر وجهه بالفكر الصائب انتهى  
وجهه امكان جريان الدليل في صورة النقص لان الدليل اذا كان على نفي  
بيع الغائب يكون كبراه وكل ما كان كذلك لا يصح بيعه وهو بهذا الكبرى لا  
يجري في صورة النقص لعزم البيع فيها واما اذا كان على نفي عقد الغائب  
يكون كبراه وكلما كان كذلك لا يصح عقده وهو بهذا الكبرى يجري في صورة  
النقص بعد حذف قيد المبيع مثل ان يقال الغائب لا يصح عقده لانه مبيع محمول  
الصفة عقد العاقدين وكلما كان كذلك لا يصح عقده فالغائب لا يصح عقده  
ويقول الناقض دليلك جار في عقد الامرة المترتبة مع تخلف حكم المدعى  
عنه لانه يقال الامرة المترتبة التي لم يراها العاقدين لا يصح عقدها لانها  
محمولة الصفة عندهم وكلما كان شأنه كذلك لا يصح عقده فالامرة المترتبة  
الغير المؤينة لا يصح عقدها مع انه ليس كذلك ولجواب المستدل باننا لانهم  
الجريان كيف والعلة مجموع قولنا مبيع محمول الصفة وقيد المبيع محذوف  
عن الدليل حقيقة او مجازا وكونها حقيقة بالنظر الى الملازمة لانها من  
المقدمة وكونها مجازا بالنظر الى الدعوى الضمنية عند المستدل بعدم الاستلزام  
والاحتياج الاستلزام مما يتوقف عليه يعني التوقف بعينه الاعم وهو لولاه لامتناع  
كما يتناه سابقا فلا كلام عليه فلا تضطرب بنظر الفردى والاوان راجعان  
الى الدخول في الاستلزام نقل عنه في الخاتمة فلان احتياجه الى امور مستلزم لعدم  
كفاية ذلك المقدر في الاستلزام واما الاول فلان الاستلزام المعتبر في الدليل استلزام  
السبب للسبب كما هو المتبادر والمركب من السبب وغير السبب لا يكون سببا  
انتهى قيل فيه نظر لان المركب من السبب التام وغيره يكون سببا اقول ان المجموع  
لا يطلق عليه انه سبب وان كان كافيا في وجود المعامل لان حكم المركب من الدليل  
والخارج خارج فيكون الدخول في الاستلزام على طريق ان المجموع ليس مستلزم

وان كان الاستلزام موجودا لا يخفى عليك ان كون هذه الوظائف من النقص  
راجح كما ائنه بعنوان الحكم لعدم الاحتياج الى تكلف الارجاع والحجاز  
ولما لم يتم عليه منه القول وهو قوله هو ابطال الدليل زدنا قولنا لانه اي عقبتنا  
الا وفق والانسب بقولنا لان حتى يتم لنكتة حقيقة وهي ما قال في الخاتمة  
من ان لفظ المقابل يستلزم ابطال الطرفين لقيام المعاملة بهما  
لكن بقي النقص في نقص النقص من ان المعارضة لا يعارض لان حاصلها  
اثبات المدعى وهو حاصل قبلها فلا فائدة يقال في دفعه انه يجوز ان يكون  
الدليل الثاني اظهر مائة وصورة من الاول او بان يكون مقدمات الثاني  
يقينيا وقيل لا يعارض لان المعارضة لا تفيد في دفع الدليل على الدعوى  
ويجاء ايضا بان المعارضة على ان تكون ابطال الدليل يكون من ابطال دليل  
المعارض دفع القيد عن الاول فيكون مفيدا والجزء المتكرر والظاهر ان يكون  
باعادة الجار عطف على الصورة لا بالرفع على الحد الاوسط فامل في محذوفه  
نسي بالمثل لما تلت في الصورة من محال لتسمية والارفع للسبب الكلي وهو قوله  
اذ لم يكن اه ورفعه ايجاب جري فلا يصح في البعض اي في الثلثة الاول  
اولا تليق اي في البعض الاخير وهو كون المتعلق نظرية معلومة فالاجاب  
الكلي للسبب الكلي اي ايجاب كل من الصحة واللباقة عند انتفاء كل من الامور  
الاربعة والسلب الجزئي اي انتفاء الصحة واللباقة المفهوم من قوله  
فلا يصح او لا تليق للايجاب الجزئي اي عند ثبوت بعض الامور الاربعة  
المفهوم من قوله والاوان انتفاء الصحة يستلزم انتفاء اللباقة فلا  
حاجة لا يراد سلب الكلي للايجاب الجزئي لا يصح منهم مطلقا اي عند  
ثبوت كل من الامور المذكورة بالشروط المذكورة لكن السلب الجزئي اي  
انتفاء اللباقة فقط للايجاب الكلي اي عند تحقق كل من الامور



الاربعه بهذا لا يحاط بحصل من انتقاء الامور الاربعه بلسانها لكن فيه ما فيه  
كذا في الحاشية منه ووجهه ان قوله ولا ارفع للسلب الكلي وهو ايجاب تجري  
ما يقصده الح بهذا للتفتا زاطن وعرفه السند بان لا يكون اللفظ  
واضح الدلالة على المعنى ففسر بلفظ واضح دلالة على ذلك المعنى وهذا  
التعريف ينادى باعلى الصوت بان المقصود منه تعيين معنى اللفظ كما  
كانت ذهبه قدس سره كذلك والاول يشعر انه تصور معنى اللفظ فالمتكلم  
لمذاق المصراع يعرف بما عرفة قدس سره تعريفا حقيقيا المراد به ههنا  
ما يقصده به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات وهو على قسمين  
احدهما ما يقصده به تصور مفهومات غير معلومة الوجود في الخارج  
ويسمى تعريفا بحسب الاسم وهو اربعة اقسام حتر بقسميه ورسم كذلك  
والثاني ما يقصده به تصور حقايق موجودة في الخارج ويسمى تعريفا بحسب  
الحقيقية وهو ايضا اربعة اقسام ولا يتجمل المنع على كل واحد من الاقسام  
المزكورة لعدم الحكم فيها واذا قيل الانسان حيوان ناطق لم يقصد الحكم  
عليه بل يذكر المعروف ليتوجه اليه ذهن المخاطب بوجه ما ثم شرع في تفصيل  
بوجه اكمل يواذ به والمقصود من هذا التوضيف الاختصار عن المعنيين  
الاخيرين للتعريف الحقيقي لانه اذا كان مقابلا للفظي والتنبيهي يراى به  
تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات واذا مقابلا للاسمي يراى به تحصيل  
الماهية المعلومة الوجود في الخارج واذا كان مقابلا للرسم يراى به تحصيل  
الشيء بذاتياته والاول اعم من الاخيرين وبينهما عموم من وجه  
واقسامه اى كما انه خارج عن تعريف ليس من افراد مطلقا والظ  
انه سواء كان مع السند او بلا سند مساو وعينه والمعارضة التقريرية  
مطلقا لانه تعمم لتعلقه بالدليل او بالدعوى وان كان الاحسن ما قاله العلم المتكامل

من اكثر الفساد لثباته الى ان عدم المانعية والجامعية  
ليس بفساد فيه والشرر اشارة الى الخلاف الواقع فيه  
في ذهنه وهو اعم من العقل والمشاعر والصورة تكون  
اعم من الكلي والجزى لم لا يجوز ان لا يكون غرض المعرف  
قال في الحاشية ومأل الكل امتنعك منع لا يضربا لانه وارد على  
المقدمة لم تدعيمها تتبع في موارد الا نظار تجرانتها يفهم  
من هذا الكلام ان يكون نقض التعريف ايضا باعتبار حكم  
ضمني مع انه حصصه للمنع والمعارضة فيما سيأتى وانه يخالف  
لما صرحه مولانا عصام الدين في شرح رسالة الآداب للعضدية  
من انه يتصور المناقضة في التعريف بلا اعتبار حكم ضمنى بان يقال  
ما هو الغرض من التعريف لم يترتب عليه من غير جميع افراد  
جميع ما عداه الى غير ذلك من كونه اجلي من المعروف ومن الاطلاع  
على الماهية ويمكن الجواب في دفع المخالفة لما سيأتى من التخصيص  
ولما صرحه عصام رحمه الله بان يقال ان النقض لا يحتاج الى اعتبار  
حكم ضمنى اذا كان المقصود من ايراد التعريف كونه معروفا واما اذا كان  
المقصود من ايراد التعريف كونه توطئة لبحث اخر مثلا فلا فتأمل فتأمل  
لعله اشارة الى ان التبريد الثاني ليس بجاز في المجاز والاول بحرى مع زيادة  
قيد الظهور على القويضة وتصور منع الكبرى بخلافه ان كل ما هو مشتمل  
على المجاز فهو قابل بل انما يفسد اذا لم يكن دلالة المجاز على المراد واضحنا وهذا  
واضح وتصور التبريد في منع الصغرى بان يقال ان اردت ان هذا التعريف  
مشتمل على المجاز بلا ظهور قريضة على المراد فالصغرى ممنوعة وان اردت  
الحالة مطلقا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى هم جواز التماس التعريف على المجاز مع قريضة ظاهرة



الدلالة على المواد ومستندهما معلوم مما مر أي في نقض الدليل  
ومثاله في منع الصغرى نحو لانه مستلزم وانما يستلزم لولم يعتبر  
فيها قيد كذا ومثاله في منع الكبرى نحو لانه ان ما يستلزم التسلسل  
فهو مع لجواز ان يكون من الاعتباريات او غير المجتمعة او المعروضة  
الا ان الصغرى لا تمنع اذا قيد بالحق بل تمنع الكبرى فقط لعله لانه قال  
فتبصر قدم الكلام فيه وهو تغليب النقض على المعارضة  
لما مر وتحرير اجزاء التعريف فهو مفيد للجامعة والممانعة ودفع  
اشكال الاشتراك والاستلزام وتغييرها فهو مفيد ايضا للاربعة  
المذكورة وتحرير المعرف فهو مفيد للجامعة والممانعة كذا تحرير مادة  
النقض ففيه وفي الحسن من التغليب يعني ان تحرير اجزاء التعريف  
لصلح ان يقع سند المنع عدم الجامعة وعدم الممانعة ومنع الاشتراك  
والاستلزام وتحرير المعرف للدولين وتحرير مادة النقض ايضا للاربعة  
الا ان بعض الفضلاء حصصوا الاولين وليت شعري ما وجه التخصيص  
لهما مع ان الاشتراك والاستلزام ايضا يدفع بسند تحرير المادة فغلب  
ما يصح ان يقع سند الاربعة على ما لا يصح للاخيرين مع ان الحسن  
ان يقع كل منهما في المنوع بلسها بمزاة الحسن وفي الحسن المفهوم منه  
وهو جعل كل من التحريرات وظيفة مستقلة في جواب النقاياض الاربعة  
مع ان البعض منها وهو تحرير الاجزاء والمادة يدفع المفكر بأسرها و  
البعض الاخر وهو تحرير المعرف لا يدفع بعض المفكر وهو الاستلزام و  
الاشتراك فغلب ما يدفع على ما لا يدفع ووجه الاحسن سهولة طريق المنع  
على الاستدلال لان التحريرات اذا كانت وظايفا مستقلة تكون اشكالها  
فيتعلق بها المنع هكذا لاح لنا الافكار فعلى الناقد غير العيار فليس من المحذور

والمحدود حكم يعني لا قصد للحكم لانه غير ممكن لان حمل الشيء على نفسه من  
اجلي البديهييات لكنه لا فائدة فيه ولذا يقال في بعض المواضع بطريق  
الاعتراض هذا من قبيل حمل الشيء على نفسه لا يقال لا بد في الحمل من التغاير  
الذهني واتحاد الخلق والتغاير بين الشيء ونفسه في الذهن لان التغاير  
الاعتباري كاف فيه قيل بل اي التصور المذكور بقيد مثلا مبني  
على جواز منع الوكعية واللازمية اذا قال المعروف بهذا التعريف رسم وهذا  
الجزء منه جنس قريب وذلك خاصة لازمة لا بد ان يكون مادة النقض  
من المحققات والنقض اذا ذكر بلا قيد براديه الالحاقى واطلاقه على المناقضة  
بغير تقيد التفصيلي غير مصطلح في عرفهم فظهر ان المواد ههنا نقض لالحاقى  
فيكون مخالفا لما قبله من المنع ولعل التأمل اشارة الى ان المنع بالنظر الى  
الثلاثة الاخيرة بالمعنى الاعم فلا شيء عليه من المخالفة فتدبر وفيه  
تغليبات شتى حيث لا يثبت الدعاوى في الثلاثة الاخيرة بكل من التحريرات  
على تقدير عطفها على الابطال وغلب الابطال عليها فصرف الثلاثة الى الكل  
كذا قيل لكن اظن انه لا تغليب الا في واحد وهو تحرير المعرف سواء كان  
عطفها على الابطال او على الاثبات لان العوارض عن المفكر لا يثبت به واما  
التحريرين فيصح وقوعها جوابا عن الثلاثة فلا تغليب فيهما فعلى هذا لا يوجد  
الاتغليب واحده على اي وجه فتدبر كان فتبصر لعله لانه الى ان تحرير اجزاء  
التعريف ويريقيد في جواب الثلاثة الاول ايضا لا احتمال ظهور للجنسية و  
الحدية والفصلية بعد التحرير فيكون اصعب وهذا التفريق تغليب  
اذ لا يلزم على تقرير ان يكون دونه بعينه عنده كما لا يخفى عندك وفيه مناجحة  
حسب اقام المدعى مقام الدليل وذكر في صورة النقض للمعارضة لان



الضمير في قوله وهو ان تعريفك غير جامع راجع الى الدليل الدال على خلاف مدعى  
 المعروف والمزكور بعد عين خلاف المدعى لا الدليل الدال عليه ولو ذكر بعد الضمير  
 ما اشار اليه من الدليل لكان في صورة المعارضة لكنه تسامح لظهور المراد  
 في بعض التعريفات وهو مجرد التام لكن جريان الابطال فيه بعد العلم  
 بالذاتيات والتفرقة بين الاجناس والاعراض وهو اصعب من حفظ  
 القناد ولذا نبه بقوله فلا تغفل بالاسانيد السابقة وهو التحيرات  
 المذكورة في جواب مفكر الاربعة لان لان متعلقاتها صادقة عن المعروف  
 والصادقة عن العاقل المختار يوجب الملاحظة والافكار فعلى هذا لا يمكن  
 للناقض وضع الدعوى بلا حجة الى ملاحظة الدعوى الضمنية لسبق الملاحظة  
 بل لم يمنع ما كان ملحوظا ملتزما عند المعروف بخلاف الثلاثة الاخيرة لافعال  
 عدم ملاحظته والتزامه بالجامعية والممانعية بسبب كونه نوطنة والعراء  
 عن الاشتراك المعنوية والحجاز لوصوحيه فيجوز فيه وضع الدعوى برأيه بلا  
 حجة الى ملاحظة الدعوى الضمنية قبل توهم وجود صدق الجامعية  
 والممانعية والعراء في التعريف بسبب شرط المساواة كاف في جواز  
 المنع بلا حجة الى ملاحظة الدعوى لثباته الى هذا بقوله لا يخفى  
 لكن فيه ما فيه فتأمل فيه وملخص ما نقل عنه في الخاتمة لمرز الطقام ان  
 هذا الكلام لثباته الى السؤال والجواب والسؤال ان الاحتياج الى ملاحظة  
 الدعوى الضمنية وحدها او مع تقدير الدليل والى البناء والتشبيه  
 لا يوجب البطلان حتى يكون وضع الدعوى برأيه صوابا والجواب  
 وبان الصواب هنا بمعنى الاصوب او بان الذهاب من الفاضل الى المفضل  
 في قوة الخطاء عند المحصلين تقبها حقيقيا وهو قد يكون عبارة

عن التقسيم الذي لا يجمع اقسامه فيه على شيء كما يكون اقسامه مختلفة بالذات  
 كتقسيم الحيوان الى الانسان والحمار بانظام قسده الناصق والناهي  
 اليه وهو بهذا المعنى يقابل الاعتباري الذي يجمع اقسامه على شيء  
 كتقسيم الانسان الى الرومي والحبيشي بانظام قسده الابيض  
 والاسود اليه وقد يكون عبارة عما يكون اقسامه موجودة  
 في نفس الامر كتقسيم الحيوان ايضا وهو بهذا المعنى يقابل  
 العقلي الذي يكون اقسامه باحتمال العقل موجودا كان او  
 معدوما ممكنا كان او ممتنعا كتقسيم الكلي الى ما يمنع افراجه  
 او يمكن لا يوجد او يوجد الخ وقد يطلق العقلي على ما يقابل  
 الاستقراي وهو ما يكون اقسامه دائرا بين

النفي والاثبات كتقسيم الكلمة  
 الى اقسامها الثلاثة والاستقراي  
 ما يكون اقسامه بالمتبع كتقسيم  
 العناصر الى الاربعة وهذه المذكورة  
 في الكلي واما التقسيم في الكل فهو  
 مجرد الاختلال فليكن هذه الخاتمة  
 لخبر ما حرمنا على رسالة الاداب بتوفيق  
 الله الملك الوهاب واليه المرجع والمآب  
 والحمد لله على التمام والصلوة على النبي وآله الكرام  
 غفر الله لكاتبه  
 وعفى الله لناظره

كتبه هذه الرسالة  
 عن يد الرحمن  
 سنة ١١٧٩







